

Distr.: General
28 June 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ١١٧ من القائمة الأولية*

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة

وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بصناديق الأمم المتحدة
وبرامجها عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- ١ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٥٢ بء المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ على توصيات مجلس مراجعي الحسابات بأن يتم سنويا تقديم تقارير إليها عن التدابير التي اتخذت أو التي ستتخذ لتنفيذ توصيات المجلس (انظر A/52/753، المرفق).
- ٢ - وقد أعد هذا التقرير تبعا لذلك. وترد معلومات عن التدابير التي اتخذت، أو التي ستتخذ، لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات التي أشير في الوثيقة A/54/140/Add.1 المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى أنها لم تنفذ بالكامل.
- ٣ - ويتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة ردود الرؤساء التنفيذيين للمنظمات والبرامج وهي: مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)/منظمة التجارة العالمية، وجامعة الأمم المتحدة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، وصندوق الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، وصندوق الأمم المتحدة للمراقبة

* A/55/50.

الدولية للمخدرات، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتتصل هذه الردود بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقاريره السنوية عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وهذا التقرير يقتصر فقط على أنشطة المنظمات التي قدمت عنها حتى الآن تقارير كل سنتين. أما البرامج التي يقدم مجلس مراجعي الحسابات تقارير عنها بالفعل على أساس سنوي، فهي غير مدرجة في التقرير، ويتم الإبلاغ عنها وفقا للمعهود في مرفق التقرير الخاص بها المقدم من مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة.

٤ - وفي محاولة تهدف إلى زيادة الكفاءة وتحاشي الازدواجية، ستستمر إحالة ردود الرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) باعتبارهما وثيقتين مستقلتين من خلال مجلسيهما التنفيذيين. أما المعلومات عن التدابير التي اتخذها أو سيتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات التي أشار إلى أنها لم تنفذ بالكامل في الوثيقة A/54/140/Add.1 فتد في الوثيقة DP/2000/6.

ثانيا - الردود الواردة من مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها

ألف - مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)/منظمة التجارة العالمية

ترد أدناه الإجراءات التي اتخذت، أو التي ستتخذ، لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقرير المجلس عن حسابات مركز التجارة الدولية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧^(١). ومدير البرنامج المسؤول عن تنسيق تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات هو مدير شعبة الإدارة.

التوصية	الإجراء المتخذ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠	الجدول الزمني للتنفيذ
١ - يوصي المجلس بأن يستعرض مركز التجارة الدولية، بالاتصال بمقر الأمم المتحدة، المعالجة المحاسبية للمصروفات والإيرادات المؤجلة لضمان تمشيها مع أفضل الممارسات المحاسبية (الفقرة ١٣).	لا يزال المركز في انتظار صدور تعليمات من المقرر بخصوص إدخال تعديلات على المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة المتعلقة بمعالجة النفقات المؤجلة والإيرادات المؤجلة.	يتوقف على قرار المقرر.
٢ - يوصي المجلس أن يكفل مركز التجارة الدولية أن تكون	وظف المركز خبيرا استشاريا لمعالجة هذه التوصية. واستخدم المركز تقرير الخبير الاستشاري أساسا	تم الإنجاز.

التوصية	الإجراء المتخذ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠	الجدول الزمني للتنفيذ
وثائق المشاريع ذات مستوى متسق، ومدعمة بتقييمات للاحتياجات ومتضمنة أطرا لتسهيل الرصد والتقييم الفعالين (الفقرة ٣٨).	لمنشور عنوانه "تقييم الاحتياجات وخريطة توضيحية لتصميم المشاريع"، صدر في آذار/مارس ٢٠٠٠.	
٣ - يوصي المجلس أن يكفل المركز، كجزء من تصميم المشاريع، اتخاذ تدابير مناسبة لجمع البيانات الأساسية للمساعدة في تسهيل تقييم أثر المشاريع في المستقبل (الفقرة ٤٣).	يدرك المركز أن عملية جمع البيانات مسألة ضرورية، غير أن الظروف العملية التي يتم فيها جمع البيانات ذات الصلة قد تكون أكثر صعوبة، حيث أن المركز يعمل في مجالات تؤثر فيها الظروف الخارجية على النجاح، بقدر ما تؤثر مدخلات المركز. بيد أن المركز قد أدخل فقرات تتعلق بجمع البيانات في مقترحات المشاريع الجديدة، مثل البرنامج الاستشاري التقني المتكامل المشترك.	ما تزال عملية التنفيذ الكامل مستمرة.
٤ - يوصي المجلس بأن يقوم المركز، على سبيل الأولوية، بوضع مؤشرات لأداء الشركات ونظام يمكن عن طريقه تسجيل الإنجازات وتجميعها مما يتيح إجراء تقييم سنوي لتأثير مركز التجارة الدولية (الفقرة ٤٩).	أجرى المركز بحثا مستفيضا خلال فترة السنتين الماضية عن موضوع نهج الإدارة الذي يركز على إحراز النتائج. وقام المركز بتحليل النظم والخبرات المستقاة من وكالات التنمية الأخرى، وشارك في المناقشة الجارية للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتقييم التابع للأمم المتحدة. وأشار المركز إلى أن جميع الوكالات تعاني من مصاعب منهجية في تطبيق مفهوم نهج الإدارة الذي يركز على إحراز النتائج في مجال تقديم خدمات المساعدة التقنية (وخاصة ما يتصل بموثوقية البيانات والمسائل المتعلقة بتجميعها ونسبتها إلى مصادرها). ويتولى فريق التغيير التنظيمي الذي أنشئ حديثا متابعة المسألة، ويركز هذا الفريق على تحسين العمليات الإدارية.	تم التنفيذ جزئيا؛ ويتوقع أن يتم التنفيذ الكامل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (تم وضع مجموعة مؤشرات لأثر الشركات).
٥ - يوصي المجلس بأن يحسن المركز تخطيطه لأعمال البحث والاستحداث وتحديد أولوياتها، وأن يتبع نهجا أكثر حصفافة في إدارته للمتعاقدين وأن يعزز	أشار المركز إلى أن خطة التنفيذ السنوية التي يتبعها أتاححت للإدارة العليا القيام باستعراض تقييمي لخطط عمل الوحدات المستقلة (مما يشمل عنصري البحث والاستحداث والمدخلات التي يقدمها المتعاقدون، وذلك في مرحلتي التخطيط	تم التنفيذ جزئيا؛ ويتوقع أن يتم التنفيذ الكامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (مع وضع

التوصية	الإجراء المتخذ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠	الجدول الزمني للتنفيذ
إدارته لهم لكي يكفل تنفيذ النواتج في حينها (الفقرة ٦١).	والتنفيذ كليهما. وتمثل خطة التنفيذ السنوية وحدة لنظام معلومات إدارة الشركات الذي يجب تحديثه بصفة منتظمة، وتسجيل الانحرافات عن الخطة الأصلية. وحيث إن هذه الأدوات قد استخدمت حتى الآن بشكل أساسي لأغراض التسجيل، وبصفة أقل لرصد البرامج، فقد أنشئ حديثاً فريق التغيير التنظيمي الذي يقوم أيضاً بمعالجة هذه المسألة.	مبادئ توجيهية جديدة تتعلق باستخدام نظام معلومات إدارة الشركات).
٦ - يوصي المجلس بأن يكفل المركز اختبار جميع النظم لمعرفة مدى تطابقها مع متطلبات سنة ٢٠٠٠، مع إتاحة فترة إعداد كافية لمعالجة أية أوجه قصور (الفقرة ٦٥).	قام المركز باختبار شامل لجميع النظم قبل حلول الألفية الجديدة، ولم يصادف أية مشاكل تتعلق بفيروس الألفية.	تم التنفيذ.

باء - جامعة الأمم المتحدة

١ - ترد فيما يلي التدابير التي اتخذتها جامعة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧^(٢).

يوصي المجلس بأن تخصص الجامعة اعتماداً كاملاً للالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة، واستحقاقات ما بعد التقاعد والعطلة السنوية أو أن تقدم كشفاً ملائماً عنها في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية (الفقرة ١٢).

٢ - بعد إجراء مشاورات مع شعبة الحسابات بالأمم المتحدة، قدمت جامعة الأمم المتحدة كشفاً ملائماً بالالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة في بيانها المالي عن الفترة المنتهية بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

يوصي المجلس بأن تكثف الإدارة جهودها من أجل اجتذاب مستوى الإيرادات المستصوب (الفقرة ١٩).

٣ - كثفت الجامعة جهودها الرامية إلى الاتصال بالمانحين المحتملين واجتذاب اهتمامهم، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات والأعمال التجارية، من أجل دعم عمل الجامعة. وقد

بُذلت الجهود خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لتعزيز قدرة الجامعة على تعبئة تبرعات إضافية من خلال تقوية قدراتها الأكاديمية، ولا سيما بمركز جامعة الأمم المتحدة في طوكيو. (يرجى الرجوع في هذا الصدد إلى الفقرتين ١٤ و ١٥ أدناه). وإن قيام الجامعة بوضع خطتها الاستراتيجية لعام ٢٠٠٠، التي أقرها مجلس جامعة الأمم المتحدة في دورته السادسة والأربعين المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، يمثل خطوة أولى نحو تعزيز قدرة الجامعة على جمع الأموال. وقد ساعد إعداد الخطة الاستراتيجية على التركيز بشكل أوضح على برامج الجامعة وأولوياتها المؤسسية، وهذا سيساعد بدوره على تسهيل الجهود الرامية إلى تعبئة الدعم لعمل الجامعة الأكاديمي. وستستخدم القاعدة الصلبة لصندوق جامعة الأمم المتحدة للهيئات في تسهيل التخطيط على المدى الطويل، فضلا عن توفير الموارد من القطاعين العام والخاص. وخلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، تم وضع استراتيجية خاصة لتعبئة التبرعات لبرامج معينة من مؤسسات توجد مقارها بالولايات المتحدة الأمريكية. وتتيح الاستراتيجية إطارا لمجموعة موجهة من النهج تستهدف مؤسسات رئيسية بالولايات المتحدة. ويكمن أحد العوامل ذات الأهمية الحاسمة لنجاح المبادرة في مدى توافر المعلومات الخاصة بمشاريع جامعة الأمم المتحدة وإعداد مقترحات المشاريع بصفة تتفق مع متطلبات كل مؤسسة على حدة. وتشمل الخطوات المحددة المبينة في الخطة الاستراتيجية ما يلي:

(أ) قيام مكتب رئيس الجامعة بتنسيق كافة أنشطة جمع الأموال، تحاشيا للازدواجية؛

(ب) تكليف مكتب جامعة الأمم المتحدة بمقر الأمم المتحدة بمهمة إعداد العقود مع المؤسسات، ودعم زيارات المتابعة التي يقوم بها الموظفون الفنيون المسؤولون عن تنفيذ الأنشطة الأكاديمية؛

(ج) وضع استراتيجية مشاهمة للمؤسسات في أوروبا بدعم من مكتب جامعة الأمم المتحدة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بباريس.

٤ - وتحتوي الخطة الاستراتيجية لجامعة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ أيضا على مستوى ثان للأنشطة يتمثل في وضع مجموعة من الأولويات تهدف إلى التوجه إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بطلب إمكانية منح تبرعات سنوية تشغيلية لأجل الدعم العام أو لمجالات عمل معينة. وكجزء من هذه المبادرة، شرع رئيس الجامعة في عام ٢٠٠٠ في محاولة الحصول على التزامات بالدعم من موارد القطاعين العام والخاص لصندوقين محددين:

(أ) صندوق جامعة الأمم المتحدة لدراسات السياسات، وهو لدعم السلاسل السنوية لدراسات السياسات المتعلقة بالمسائل التي تطلب دراستها الأمم المتحدة أو الجامعة

نفسها إسهاما في عمل المنظومة. ويجزو هذا الصندوق حذو ما يقوم به "المجلس العلمي لسياسات الحكومة" في بلدان مثل هولندا؛

(ب) صندوق جامعة الأمم المتحدة لبناء القدرات، ويهدف إلى الحصول على تبرعات معينة ترمي إلى مضاعفة عدد الزمالات التي تمنحها جامعة الأمم المتحدة على المدى المتوسط.

٥ - وخلال الربع الأول من سنة ٢٠٠٠، أجرى رئيس الجامعة اتصالات مع ثلاث من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتعلق بإمكانية منحها تبرعات لهذين الصندوقين.

٦ - وخلال الربع الثاني من سنة ٢٠٠٠، سيقوم رئيس الجامعة بتشكيل لجنة استشارية تتكون من ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة المباشرة بالمؤسسات في الولايات المتحدة، وذلك لإسداء المشورة إليه ومساعدته في التعريف بجامعة الأمم المتحدة لدى مؤسسات مختلفة. وهذه اللجنة، التي قد تجتمع مرة كل سنة أو سنتين، ستساعد في تعزيز النهج المتبنى حيال مؤسسات الولايات المتحدة الموضح أعلاه.

٧ - وتواصل الجامعة أيضا اتصالها بعدد من الدول الأعضاء فيما يخص وفاءها بوعودها بمنح تبرعات لصندوق هبات جامعة الأمم المتحدة.

يوصي المجلس بأن تقوم الجامعة، وفقا لميثاقها، بوضع استراتيجية زمنية الإطار وخطة عمل لتحسين تمثيل الخبراء الاستشاريين والخبراء من البلدان النامية (الفقرة ٢٦).

٨ - تحدد استراتيجية جامعة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ في الفصل ٦ الهدف من جعل جامعة الأمم المتحدة مؤسسة أكثر انفتاحا وأخذا لزاما المبادرة. ومن المجالات الرئيسية لتوسيع نطاق الانتشار خلال فترة السنوات الأربع التي تغطيها الخطة العمل على التفاعل مع أعضاء المجتمع الأكاديمي الدولي. وستعزز جامعة الأمم المتحدة من نطاق اتصالاتها مع الجامعات ومعاهد البحوث، ولا سيما في البلدان النامية. ويمكن أن يتحقق ذلك في المقام الأول من خلال إشراك هذه المعاهد في إحدى شبكات الجامعة الحالية أو المنشأة حديثا. وتشمل الشبكات الناحية القائمة حاليا الشبكة المعنية بالناس وإدارة الأرض والتغير البيئي، وبرنامج الغذاء والتغذية من أجل التنمية البشرية والاجتماعية، والأعمال التي تقوم بها الشبكة الدولية للمياه والبيئة والصحة، ومعهد الموارد الطبيعية في أفريقيا التابع لجامعة الأمم المتحدة بكلية مساعدي الباحثين. وتضم شبكة جديدة لإدارة تردي الأراضي في المناطق الجافة باحثين من أوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وتونس، والصين، والنيجر. وشبكة الإدارة العالمية للمحيطات هي أيضا في المراحل الأولى من الإعداد، ما يزال يتم فيها تحديد

المشكلة والأهداف والمشاركين. ومن أجل تنفيذ توصيات مؤتمر اليونسكو العالمي المعني بالتعليم العالي الذي عُقد في باريس في عام ١٩٩٨، تعاونت جامعة الأمم المتحدة واليونسكو تعاوناً جيداً في إنشاء الشبكة العالمية للإبداع في مجال التعليم العالي، ومقرها في برشلونة، إسبانيا. وستربط هذه الشبكة شبكات إقليمية للمساعدة في تنفيذ توصيات المؤتمر في أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع رابطة الجامعات الأمازونية، وفي أفريقيا، وفي آسيا، وفي منطقة المحيط الهادئ. وتتم مع شعبة العلوم باليونسكو متابعة المؤتمر العالمي للعلوم، كما يجري في هذا الصدد تعزيز علاقات الجامعة مع المجلس الدولي للاتحادات العلمية. وتركز شبكة جامعة الأمم المتحدة للغذاء والتغذية المنشأة منذ فترة طويلة على تعزيز إمكانيات قيام مراكز في المناطق الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، وذلك بمساعدة مراكز الجيل الأول الناجحة مثل معهد تكنولوجيا التغذية والعناصر الغذائية في سانتياغو، وجامعة ماهيدول في بانكوك.

٩ - ويدعو أيضاً أحد خطوط السياسات المحددة المدرجة في هذا الفرع من الخطة الاستراتيجية إلى استكشاف المواهب من بين العلماء الشباب المنتهين إلى البلدان النامية. ومن خلال أنشطة شبكتها الاتصالية، ستركز جامعة الأمم المتحدة على زيادة أعداد العلماء الشباب من البلدان النامية المشاركين في أنشطة الجامعة في مجالي البحوث وبناء القدرات. وقد وضعت استراتيجية خاصة لزيادة مشاركة العلماء الشباب ذوي القدرات الواعدة من البلدان النامية في المؤتمرات الدولية. وقد أبرمت اتفاقات مع المجلس الأكاديمي للأمم المتحدة، والرابطة العالمية للحرارة الأرضية، والاتحاد الجغرافي الدولي، وجهات أخرى، لتسهيل مشاركة العلماء الشباب في تقديم ورقات بحوث علمية مقبولة لعرضها في اجتماعات الروابط الدولية. ويتيح التعاون المتزايد مع الروابط العلمية المشار إليها أعلاه، ومع أكاديمية العالم الثالث للعلوم، لجامعة الأمم المتحدة اكتشاف العلماء الشباب ذوي المواهب الواعدة من بلدان العالم الثالث لإشراكهم في برامج الأمم المتحدة البحثية وبرامجها لبناء القدرات.

١٠ - وتتمثل خطوة أولى مهمة تجاه تحسين تمثيل الخبراء الاستشاريين والخبراء من البلدان النامية في إدراج استعراض لعدد أكاديميات البلدان النامية المشاركة في المشروع، وذلك عند إقرار المشروع. وفي مركز جامعة الأمم المتحدة، يقوم اجتماع كبار المسؤولين باستعراض جميع مقترحات المشاريع وإقرارها للتمويل في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويجب أن يبين كل مقترح جنسيات الباحثين الذين سيشاركون في المشروع بغية تحقيق وجود نسبة مثوية أكبر من البلدان النامية. وتتمثل الخطوة الثانية في إدراج إحصاءات في التقارير السنوية لجامعة الأمم المتحدة (ابتداء من عام ٢٠٠٠) بالخبراء الاستشاريين والخبراء المشاركين في مشاريع جامعة الأمم المتحدة، مع مقارنة النسبة المئوية للمنتهين من بينهم إلى البلدان النامية بنسبة المنتهين إلى البلدان الصناعية.

١١ - وخلال سنتي ١٩٩٨-١٩٩٩، عملت جامعة الأمم المتحدة، بما في ذلك برامجها ومراكزها البحثية والتدريبية، مع ٥٨٨ ١ من مستشاري المشاريع، كان من بينهم ٨٤٨ مستشارا ينتمون إلى البلدان النامية. وهذا يوضح أن ٥٣,٤ في المائة تقريبا من جميع مستشاري المشاريع كانوا من البلدان النامية. وتمثل هذه النسبة تحسنا ملحوظا عما كان عليه الوضع في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ التي بلغت خلالها النسبة المئوية للمتعاقدين من البلدان النامية (بموجب اتفاقات خاصة واتفاقات خدمات موظفين) ٢٤ و ٣٤ في المائة تقريبا، على التوالي (الفقرة ٢٣).

١٢ - وستستمر الجامعة في إدخال التحسينات على نسبة تمثيل الخبراء الاستشاريين من البلدان النامية في أعمالها، وذلك في إطار فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وما بعدها.

يوصي المجلس بأن تعيد الجامعة تقييم الحاجة إلى المهمتين الاستشاريتين اللتين انقضى تاريخهما المحدد، وأن تتخذ، عند الاقتضاء، الإجراء اللازم لاسترداد السلف المدفوعة (الفقرة ٢٨):

١٣ - استعرضت الجامعة المهمتين المذكورتين. ففيما يتعلق بالمشروع ICA91/003 - الذي كان قائما حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أكمل المتعاقد العمل وسُدد له المبلغ النهائي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عند استلام مخطوط عن المخاطر البيئية العالمية. ويجري الآن إعداد المخطوط للنشر ويتوقع أن يصدر في آب/أغسطس. أما فيما يخص المشروع ICA91/053 - الذي كان قائما حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، فقد نُشر مخطوط واحد بالفعل من أصل خمسة مخطوطات؛ وهناك مخطوط آخر قيد الإنتاج. وقد باءت بالفشل محاولات الحصول على المخطوطات الثلاثة النهائية. وتهدف الجهود، في المقام الأول، إلى استرداد المواد التي تم تطويرها وإعدادها، وذلك من أجل تنويع المشاريع بالنجاح.

يوصي المجلس بأن تستعرض الإدارة الاحتياجات المثلى من الموظفين فيما يتعلق بأنشطة الجامعة وأن تبذل جهودا للشواغر (الفقرة ٣٠):

١٤ - أتاح إعداد برنامج وميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ أثناء خريف عام ١٩٩٧، الفرصة الأولى للرئيس الجديد (الذي تولى منصبه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧) كي يستعرض ملاك الموظفين مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية. وقُدِّم أيضا عدد من التوصيات المحددة بشأن التوظيف وتعزيز القدرة الأكاديمية، وخاصة لمركز الجامعة في طوكيو، في تقارير التقييم الخارجي التي أعدت في عام ١٩٩٨. وشملت هذه التقييمات استعراضا خارجيا أكاديميا من النظراء لجامعة الأمم المتحدة بعد أول عشرين سنة من عملها، واستعراضا وتقييما من جانب وحدة التفتيش المشتركة، وزيارة قام بها وكيل الأمين العام للرقابة الداخلية. وعيّن مركز

جامعة الأمم المتحدة، اعتباراً من عام ١٩٩٨، موظفين في وظائف موجودة في ملاك الموظفين لكنها كانت شاغرة، على النحو التالي:

نائبان لرئيس الجامعة ومستشار أقدم لرئيس الجامعة؛	نيسان/أبريل ١٩٩٨
موظف لشؤون الموظفين؛	تموز/يوليه ١٩٩٩
موظفان للبرامج الأكاديمية؛	آب/أغسطس ١٩٩٩
موظف لتكنولوجيا المعلومات؛	تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
موظف للبرامج الأكاديمية؛	آذار/مارس ٢٠٠٠
منسق للبرامج.	نيسان/أبريل ٢٠٠٠

١٥ - وكان الغرض من التركيز في معظم هذه الإضافات تعزيز القدرة الأكاديمية لمركز جامعة الأمم المتحدة في طوكيو. ويسر إعداد البرنامج والميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، إحداث تعديلات إضافية في نمط التوظيف في الجامعة. وساعد التحليل التنظيمي الذي أجري في مركز الجامعة، في عام ١٩٩٩ وأوائل عام ٢٠٠٠، على تحسين المعرفة الخاصة بالوظائف داخل كل وحدة على حدة، وسيؤدي إلى إعادة تحديد مهام كل وحدة وإعداد الوصف الوظيفي وفقاً للأهداف والنواتج المطلوبة. وقد أحرز مركز الجامعة، خلال فترة العامين ونصف العام الماضية، تقدماً حثيثاً في دراسة وتعديل ملاك الموظفين من أجل التوصل إلى استخدام أمثل لموارده البشرية المحدودة. وسيستمر التعديل في ملاك الموظفين وتوزيع الموارد البشرية في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وما بعدها.

يوصي المجلس بأن تواصل الإدارة استكشاف سبل زيادة الإيرادات باستغلال مبنى مقر الجامعة ودراسة السبل الكفيلة بخفض نفقات تشغيل المبنى وصيانته (الفقرة ٣٦):

١٦ - يقدر خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ أن تبلغ النفقات ٥,٤٧٨ من ملايين الدولارات. وسيصل إيراد المبنى إلى ٥,٢٣٥ مليون دولار فيكون بذلك صافي تكلفة المبنى بالنسبة للجامعة ٢٤٣ ٠٠٠ دولار. وستبذل المزيد من الجهود خلال فترة السنتين لتحقيق مزيد من التخفيض في صافي تكلفة المبنى بحيث تبلغ الهدف المنشود البالغ صفر، وذلك بإجراء تعاقد خارجي لخدمات إدارة المبنى وزيادة العائد من تأجير مرافق المؤتمرات بالجامعة.

جيم - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

يرد أدناه وصف للإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧^(٣).

التوصيات	الإجراءات المتخذة والجهة المسؤولة
١ - ينبغي عدم إصدار مخصصات لمشاريع رصد مكتب العلاقات الخارجية بالمقر حاليا ذات أغراض خاصة إلا بعد تلقي التبرعات عن كُتب الأذونات التي تعطى مقدما، وهو على اتصال بصفة مستمرة مع المانحين فيما يتعلق بالتبرعات المعلنة غير المدفوعة. وقد ساعد تعيين رئيس جديد لمكتب العلاقات الخارجية في حريف عام ١٩٩٨ والخطوات التي تتخذ من أجل اكتمال موظفي مكتب العلاقات الخارجية في تسهيل هذا العمل. ويتولى المراقب المالي ورئيس مكتب العلاقات الخارجية مسؤولية تنفيذ هذه التوصية.	١ - ينبغي تحسين بيان الأصول والخصوم وأرصدة الصناديق بحيث يتضمن قيمة الأرض والمباني. كما ينبغي الحصول على سندات الملكية والاحتفاظ بها في المقر لإثبات ملكية الوكالة لأصولها الرأسمالية (الفقرة ٨ (ب)).
٢ - ينبغي تحسين بيان الأصول والخصوم وأرصدة الصناديق بحيث يتضمن قيمة الأرض والمباني. كما ينبغي الحصول على سندات الملكية والاحتفاظ بها في المقر لإثبات ملكية الوكالة لأصولها الرأسمالية (الفقرة ٨ (ب)).	بلغت الإدارة المجلس بأن قيمة الأصول الثابتة قد ظهرت بوضوح في البيانات المالية للوكالة بالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ في بيان الأصول والخصوم والاحتياطيات وأرصدة الصناديق والخاصة ٨ على البيانات المالية. وقد استلم مقر غزة سندات الملكية وهي الآن محفوظة بالملفات. وحتى يمكن تحقيق مطابقة أفضل لمعالجة حسابات الوكالة للأصول الثابتة مع المعايير المحاسبية للأمم المتحدة، تم اقتراح إدخال تعديل على القاعدة المالية رقم ١٠-٢. فأرسل خطاب بهذا الصدد إلى الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمراقب المالي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. والمعالجة الحالية المطبقة على الأصول الثابتة بصفة دائمة هي الإنفاق بالكامل عند الشراء. وحتى يمكن عكس صورة مكتملة لإجمالي الأصول الثابتة في البيانات المالية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، تم إدراج مجموع التكلفة التاريخية مع المبلغ الذي يقابلها. ولغرض تسهيل تنفيذ التغيير المقترح في القاعدة المالية كما ذكر أعلاه، أجرى المكتب الفني مؤخرا تمرينا عمليا للتحقق من صحة موجودات مباني وأراضي الوكالة

التوصيات	الإجراءات المتخذة والجهة المسؤولة
<p>٢ - ينبغي أن توفر إدارة الوكالة لإدارة الشؤون المالية الموارد اللازمة لكي تؤدي عملها بصورة أكفأ (الفقرة ٨ (ج)).</p>	<p>بكامليها. ويتوقع أن يستكمل هذا العمل في أيار/مايو ٢٠٠٠. ويتولى المراقب المالي تنفيذ هذه التوصية.</p> <p>بلغت الإدارة مجلس مراجعي الحسابات بأن الوكالة قد أعادت تنظيم إدارة الشؤون المالية لديها. وأعيدت وظيفة المراقب المالي للوكالة وتم ملؤها. وتم ملء الوظائف الشاغرة في شعبة المحاسبة بموظفين مؤهلين. ويوضح إغلاق حسابات فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بنجاح وإعداد البيانات المالية عن الحسابات في الوقت المحدد، جهود الإدارة. وهناك عملية قيد الإعداد، ستتيح استعراضاً متعمقاً، لإدخال نظام إدارة مالية جديد سيؤدي إلى تحسين ملحوظ في قدرة الوكالة على تقديم تقارير مالية مفيدة وفي الوقت المحدد. ويتوقع أن يعمل النظام الجديد خلال فترة السنتين الحالية. وهناك أيضاً مشروع نظام مرتبات جديد قيد الإعداد ويفترض أن يبدأ العمل به خلال فترة السنتين الحالية. وفيما يتعلق بالمشتريات والإمدادات، فقد بادرت الوكالة باستكمال آخر لنظام "ريالتي REALITY" من الطريقة غير المباشرة إلى الطريقة المباشرة في كل المجالات اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ويتولى مدير الشؤون الإدارية والموارد البشرية والمراقب المالي مسؤولية تنفيذ هذه التوصية.</p>
<p>٤ - ينبغي أن تستعرض الوكالة الاستراتيجيات التي تتبعها في جمع الأموال وأن ترصد عن كثب، الاتفاقات المعقودة مع مانحيها والإجراءات التي تتبعها في منح العقود (الفقرة ٨ (د)).</p>	<p>لا زال المفوض العام يناقش الاحتياجات المالية للوكالة مع المانحين لتمكينها من تقديم الخدمات لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين. ويجري البحث أيضاً عن دعم إضافي من المانحين الجدد والقدامى. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر الإجراءات المتبعة في منح العقود نقطة ارتكاز للمراجعة الداخلية الحالية وقد كانت موضوع مراجعة خارجية من قبل مستشارين ممولين من الجهات المانحة. وستولى التوصيات التي تظهر بشأن تعزيز إجراءات المراقبة الداخلية وفعالية التعاقد الاهتمام الكافي. أما توصيات المراجعة الخارجية فقد نوقشت داخلياً وأقرها المفوض العام في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.</p>

التوصيات

الإجراءات المتخذة والجهة المسؤولة

ويتولى رئيس مكتب العلاقات الخارجية والمستشار القانوني مسؤولية تنفيذ هذه التوصية.

ع - ينبغي تزويد وحدة رصد المشاريع بالموارد اللازمة لرصد مشاريع الوكالة على نحو أكفأ (الفقرة ٨ (هـ)).

مززت الوكالة تزويد وحدة رصد المشاريع بالموظفين بالرغم من القصور المالي المستمر. وتنصب الجهود الأولية المبذولة على المسائل المهمة بالنسبة لرصد المشاريع في جميع الميادين وتقديم تقارير عنها للمانحين، وفق ما تنص عليه الاتفاقات المعقودة بين الأونروا والمانحين. وقد تم التوسع في التوجيه الوظيفي لمكتب رصد المشاريع الميدانية لتحسين الدقة والتقيد بالمواعيد فيما يتعلق بتقديم التقارير عن المشاريع الميدانية. وتم إنشاء مجلس استعراض المشاريع لتحسين إدارة قائمة أولويات مشاريع الوكالة. وأجازت لجنة إدارة الأونروا في حريف ١٩٩٩، مشروع دليل المشاريع، ويراجع الدليل الآن قبل وضع صيغته النهائية. ومن بين المواضيع التي تناقش شكل التقارير المالية، وهو يحتاج إلى موافقة المانحين. ويجري مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أيضا مراجعة حسابات لإدارة المشاريع، مما سيساعد في تحديد تحسين فعالية الأداء. ويتولى رئيس مكتب العلاقات الخارجية مسؤولية تنفيذ هذه التوصية.

د - ينبغي أن تتخذ الوكالة خطوات للحصول على الأموال غير المسددة من المانحين ولرد المبلغ الذي أنفق على مشروع مستشفى غزة العام وقدره ١١,٢ مليون دولار إلى الصندوق العام (الفقرة ٨ (و)).

ستكملت في حزيران/يونيه ١٩٩٩ مراجعة حسابات المستشفى الأوروبي بغزة التي قرر الاتحاد الأوروبي إجرائها على يد مراجعيه. وما زالت الوكالة تناقش هذه المسألة مع مسؤولي الجماعة الأوروبية بغرض الحصول على المزيد من الأموال لرد المبالغ إلى الصندوق العام. وتقع الآن مسؤولية إعداد المستشفى للعمل على عاتق الاتحاد الأوروبي. وتم التعاقد مع فريق إداري دولي للإعداد لافتتاح المستشفى في تموز/يوليه ٢٠٠٠. ويتولى المراقب المالي ورئيس مكتب العلاقات الخارجية مسؤولية تنفيذ هذه التوصية.

١ - ينبغي أن تكفل الوكالة اختبار جميع النظم الحاسوبية للتأكد من مدى توافقها

ختبرت الوكالة جميع تطبيقاتها لمواجهة مشكلة التوافق في سنة ٢٠٠٠. وقد

التوصيات	الإجراءات المتخذة والجهة المسؤولة
لمواجهة مشكلة سنة ٢٠٠٠ مع إتاحة مهلة كافية لعلاج أي قصور (الفقرة ٨ (ز)).	اكتملت عملية الاستعراض في نهاية آذار/مارس ١٩٩٩، مما أتاح وقتاً كافياً لإجراء أي تغييرات ضرورية قبل الموعد النهائي الذي حددته الوكالة داخلياً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. لذلك لم تواجه الوكالة أي عقبات تذكر خلال فترة التسيير. ويتولى مدير الشؤون الإدارية والموارد البشرية مسؤولية تنفيذ هذه التوصية.
١ - ينبغي أن تقوم الوكالة، توخياً لمزيد من الدقة والشفافية في التقارير المالية، بإيراد معلومات عن التغييرات الطارئة على الاحتياطات وأرصدة الصناديق في بيانها الثاني، على النحو الذي تقضي به المعايير المحاسبية للأمم المتحدة (الفقرة ٢٢).	١ - إعداد البيان الثاني من البيان المالي عن حسابات الوكالة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وفقاً للمعايير المحاسبية.
٥ - ينبغي أن تتقيد الإدارة بالكامل بالتعليمات المعمول بها والقاضية بوجوب الحصول على التراخيص الضرورية المتعلقة بالأراضي قبل قبول المشاريع (الفقرة ٤١).	وضحت الإدارة أنها تدرك ضرورة تحقيق الوضوح فيما يتعلق بتوافر المواقع والملكية في مرحلة تخطيط المشاريع وهي تبذل كل جهد للقيام بذلك. ومع ذلك، غالباً ما تظهر المشاكل بعد ذلك، نتيجة لمسائل وجوانب لا تتحكم فيها الوكالة. والمشاريع التي لم تنفذ خلال فترة السنتين السابقة نتيجة للتراعات حول حيازة الأرض نُفذت خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وسيطبق مجلس استعراض المشاريع المنشأ حديثاً (أوائل عام ٢٠٠٠)، المعيار الذي ينص على أن الموافقة على المشروع تتوقف على إثبات وجود الموقع. ويتولى المديرون الميدانيون ورئيس مكتب العلاقات الخارجية تنفيذ هذه التوصية.
١٠ - ينبغي أن تقوم الوكالة بتحسين إجراءاتها المتعلقة باختيار العقود ومنحها واستكمال سجل البائعين في الوقت المناسب لضمان اختيار المتعاقدين الأكفاء فقط لتنفيذ مشاريع الوكالة. وينبغي كذلك أن تشرف الإدارة عن كثب على عقودها لضمان مطابقة عمل المتعاقدين للمستويات المطلوبة وتفادي التجاوز في التكاليف والمواعيد وإنفاذ الشرط المتعلق بالأضرار المصفاة بدقة (الفقرة ٥٧).	طبق الوكالة بقوة إجراءات التعاقد المعمول بها. وتُسقط المتعاقدين الذين يؤهلون للمشاريع ولكن لا يؤدون عملهم بصورة جيدة من إعطائهم مشاريع أخرى. ويجري إبلاغ لجان العقود الميدانية بماضي أداء المتعاقد لدى قيامها بعملية التقييم ومنح العقود. وتستعرض لجنة العقود بالمقر عمليات التعاقد.

الإجراءات المتخذة والجهة المسؤولة

التوصيات

١١ - ينبغي أن يتخذ صندوق الادخار قراراً بشأن الاستثمارات في البلدان التي لا تمنح الصندوق إعفاء من الضريبة. كذلك ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لاستعادة الضرائب المقتطعة من الصندوق (الفقرة ٦١).

صدرت أمانة صندوق الادخار خلال فترة السنتين توجيهات لمدراء الصندوق للتخفيف إلى الحد الأدنى من عملية اقتطاع الضرائب وذلك ببيع السندات المالية قبل موعد أرباح الأسهم في البلدان التي لا تقدم إعفاءات ضريبية للصندوق. واستطاعت أمانة صندوق الادخار، خلال فترة السنتين، أن تحصل من السلطات الإيطالية والإسبانية على إعفاءات ضريبية لاستثماراتها. وما زال السعي مستمرا للحصول على إعفاءات ضريبية مباشرة من الدول الأخرى الأعضاء التي لا تقدم إعفاء ضريبيا للصندوق. ويتولى المراقب المالي مسؤولية تنفيذ هذه التوصية.

١٢ - ينبغي تنقيح دليل مراجعة الحسابات الداخلية لكي توضع في الاعتبار التغييرات التي أدخلت على عمليات الوكالة (الفقرة ٦٣).

حصلت الوكالة على نسخ من دليل مراجعة الحسابات الذي يستخدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمقر الأمم المتحدة ومجلس مراجعي الحسابات للمقارنة وإدخال الممارسات ذات الصلة وذات الأفضلية. وقد كان من المخطط له أن تستكمل عملية التنقيح بحلول نهاية عام ١٩٩٨، إلا أنه أعيدت جدولتها لنهاية صيف ١٩٩٩ بسبب تباطؤ في العملية نتيجة لخلو وظيفة في مكتب مراجعة الحسابات إثر تقاعد موظف أقدم. ويتولى مدير إدارة مراجعة الحسابات والتفتيش مسؤولية تنفيذ هذه التوصية.

١٢ - ينبغي أن تخصص الوكالة اعتمادات في الميزانية لتعزيز تدريب موظفي المراجعة الداخلية للحسابات من أجل تحسين كفاءتهم (الفقرة ٦٦).

جرت الإدارة تغييرات هامة لتعزيز عمليات مراجعة الحسابات. فقد تمت الموافقة علىوظيفتين جديدتين لمراجعة الحسابات. ويواصل مكتب مراجعة الحسابات مناقشاته مع مكتب المراقب العام للحسابات في كندا بشأن المشاركة في دورات دراسية. وقد تكفلت الوكالة بحضور مراجع أقدم للحسابات في دورات تدريبية خاصة في مجال التحقيق بأكاديمية إنفاذ القانون بالولايات المتحدة. ويتولى المراقب المالي ومدير إدارة مراجعة الحسابات والتفتيش مسؤولية تنفيذ هذه التوصية.

دال - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

ترد أدناه الإجراءات التي اتخذها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) أو بسبيله إلى اتخاذها تنفيذا لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧^(٤).

التوصيات	التدابير المتخذة والجهة المسؤولة
١ - ينبغي أن يُجري المعهد مطابقات دورية بين نظام المعلومات المحاسبية بالمعهد والسجلات المستقلة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف (الفقرة ٢٣).	تجرى مطابقات شهرية بين سجلات المعهد والسجلات المحاسبية لمكتب الأمم المتحدة في جنيف. وفي نهاية عام ١٩٩٩ كانت جميع سجلات المعهد متفقة مع سجلات مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ويضطلع الموظف المسؤول عن الشؤون المالية والإدارية بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية
٢ - ينبغي أن يتخذ المعهد الإجراءات اللازمة لتسوية القسائم الداخلية التي يُتبين عدم تسويتها خلال المطابقة التي تجري في نهاية السنة بين السجلات المحاسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبين سجلات المعهد (الفقرة ٢٦).	قام المعهد بتسوية جميع القسائم الداخلية منذ عام ١٩٩٨ والفترات السابقة. ومن ناحية ثانية، لا يزال هناك رصيد معلق بمبلغ ٢٥ ٠٠١ دولار في بيان صندوق التشغيل، باعتباره من الخصوم المستحقة على المعهد، ولا يستطيع المعهد تحديدها. ويشير هذا الرصيد بصورة رئيسية إلى معاملات تمت في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣. وقد اتصل المعهد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتزويده بالوثائق المؤيدة التي تثبت هذا الرصيد. ومن المؤسف له أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يمكنه تقديم الوثائق الداعمة. ويعتزم المعهد أن يطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شطب هذا الرصيد. وهناك أيضا رصيد مجموعه ٩ ٧٤٤ دولارا في حسابات مستحقة القبض. ويتألف هذا الرصيد من مبلغين تكبدهما المعهد من أجل تغطية نفقات السفر من الاتحاد الروسي عام ١٩٨٧. وقد كتب مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقترحا شطب هذين الرصيدين القديمين. ويضطلع الموظف المسؤول عن الشؤون المالية والإدارية بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية.

التوصيات	التدابير المتخذة والجهة المسؤولة
٣ - ينبغي أن يكفل المعهد إحالة القسائم الداخلية على الفور إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بغرض تسجيلها (الفقرة ٢٧).	بمجرد ورود القسائم الداخلية إلى المعهد يتم فحصها فوراً ويجري التصديق عليها وترسل إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف لتجهيزها. ويضطلع الموظف المسؤول عن الشؤون المالية والإدارية بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية.
٤ - ينبغي أن يطلب المعهد توضيحات من مكتب الشؤون القانونية بشأن مدى تطابق إجراءات الترقية المعتمز اعتمادها، مع النظم قبل تطبيقها (الفقرة ٣٣).	لم يعد هذا الاقتراح مناسباً لأنه يشير إلى اقتراح لم يقبله مجلس أمناء المعهد. ولذا لم تنفذ هذه التوصية. ويضطلع المدير التنفيذي بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية.
٥ - ينبغي أن يقوم المعهد بتوثيق إجراءات تقييم الأداء ضماناً للشفافية (الفقرة ٣٤).	وضع المعهد نظاماً لتقييم الأداء جرى تصميمه بصورة محددة. وقد أكمل جميع الموظفين التقرير في عام ١٩٩٩، وتم توثيق الإجراءات. ويضطلع الموظف المسؤول عن الشؤون المالية والإدارية بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية.
٦ - ينبغي أن يقوم المعهد باستعراض عمليات الشراء التي يقوم بها في ضوء ممارسات الشراء الجديدة التي سيطبقها مكتب الأمم المتحدة في جنيف (الفقرة ٤٠).	يواصل المعهد الاستفادة من خدمات مكتب الأمم المتحدة في جنيف فيما يتعلق ببعض المشتريات الصغيرة. وعلاوة على ذلك شارك المعهد في اجتماع عقد هذه السنة مع إدارة المشتريات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ولا يزال يشق بأن ممارساته الخاصة المتعلقة بالمشتريات تؤدي إلى توفير خدمات فعالة واقتصادية. ويضطلع الموظف المسؤول عن الشؤون المالية والإدارية بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية.

هـ - صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ترد أدناه التدابير التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو بسبيله لاتخاذها تنفيذا لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧^(٥).

التوصية	التدابير المتخذة والجهة المسؤولة
١ - يوصي المجلس بالحصول على تقارير عن قيمة الممتلكات غير المستهلكة التي اشترتها الوكالات المنفذة بأموال من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والإفصاح عن هذه القيمة في الملاحظات الملحق بالبيانات المالية (الفقرة ١٥).	كشف عن قيمة المعدات في حسابات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويضطلع رئيس دائرة الميزانية وإدارة الصناديق في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية.
٢ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة باستعراض جميع التبرعات المعلنة غير المدفوعة بالنسبة لمختلف الصناديق، والإشارة بطريقة مناسبة، في الحسابات إلى الحالات التي يعتبر فيها تحصيل تلك الإيرادات أمرا مشكوكا فيه. كما ينبغي للإدارة أن تنظر في عدم قيد التبرعات المعلنة كإيرادات إلا عندما ترد تلك الأموال (الفقرة ١٨).	تقوم دائرة الميزانية وإدارة الصناديق باستعراض مستمر للتبرعات المعلنة غير المدفوعة لكل الصناديق. وفيما يتعلق بروتوكول مونتريال يجري الاحتفاظ بجداول منفصلة للتبرعات عن كل عام منذ إنشاء الصندوق ذي الصلة (عام ١٩٩١)، فتتوافر بذلك معلومات تفصيلية بشأن فترات تقادم التبرعات المعلنة غير المدفوعة. ويجري وضع معلومات تحليلية عن فترات تقادم التبرعات المقدمة للصناديق الاستثنائية الأخرى التابعة للبرنامج. غير أن شطب التبرعات المعلنة واعتبار التبرعات المعلنة من قبل بعض الحكومات أمرا مشكوكا فيه وعمل الاحتياطات اللازمة في الحسابات هي أمور من اختصاص اجتماعات الأطراف المساهمة بصورة مشتركة في تلك الصناديق. وتتمثل سياسة وممارسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي في أن تؤخذ في الاعتبار، في إدارة مخصصات والتزامات جميع الصناديق، أرصدة النقدية فحسب التي تستكمل، في حالات استثنائية جدا. يبلغ من التبرعات المعلنة التي تعتبر موثوقة كل الثقة. لذلك فإن بيان التبرعات المعلنة كإيرادات والتبرعات

التدابير المتخذة والجهة المسؤولة	التوصية
<p>المعلنة غير المدفوعة المستحقة السداد منذ وقت طويل كأصول في الحسابات الرسمية لا ينبغي أن يؤدي أبدا إلى الإفراط في تقدير الأموال المتاحة أو الإفراط في الالتزام أو الإفراط في الإنفاق. ويضطلع رئيس دائرة الميزانية وإدارة الصناديق بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية.</p>	<p>٣ - يوصي المجلس بأن تواصل الإدارة بذل جهودها للتأكد من أن الوكالات المنفذة التي يتعين عليها تقديم شهادات مراجعة حسابات فيما يتعلق بالأموال المقدمة من صندوق البيئة تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء الفترة المالية (الفقرة ٢٣).</p>
<p>يُبين دليل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لوضع المشاريع والموافقة عليها ورصدها وتقييمها، الشروط المتعلقة بتقديم شهادات مراجعة الحسابات. وقد اتخذ البرنامج كل التدابير اللازمة التي تكفل تقديم بيانات الإنفاق المراجعة في حينها، أي أن البرنامج سوف يمتنع عن دفع السلف النقدية في المستقبل إلى المنظمات التي لم تقدم شهادات مراجعة للحسابات، ولن يدخل في ترتيبات تعاقدية جديدة مع المنظمات الداعمة التي لم تقدم ما يلزم من وثائق مراجعة الحسابات. ويضطلع رئيس دائرة الميزانية وإدارة الصناديق بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية.</p>	<p>٤ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بوضع نظام للاستعراض الدوري لحسابات القبض لتحصيل و/أو تسوية البنود (الفقرة ٢٧).</p>
<p>أنشئت عملية رئيسية لاستعراض جميع حسابات القبض غير المسددة. ونتيجة لذلك جرت الموافقة على عمليات شطب واعتمادات لمبالغ مجموعها ٣,٣ مليون دولار وأدرجت في البيانات المالية لعام ١٩٩٩. ومن المزمع إدخال تحسينات على نظام المحاسبة المحوسب بالنسبة لعام ٢٠٠٠ من أجل تحسين رصد مراقبة حسابات القبض غير المسددة، ويضطلع رئيس دائرة إدارة الموارد المالية، في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية.</p>	

التدابير المتخذة والجهة المسؤولة	التوصية
تضطلع شعبة الحسابات في مقر الأمم المتحدة بمطابقة حساب القسائم الداخلية؛ ولذا ينبغي توجيه التوصية إلى تلك الشعبة.	٥ - يوصي المجلس بأن تتم في أقرب وقت ممكن مطابقة جميع القسائم الداخلية المستحقة السداد منذ فترة طويلة، وأن تلتزم الإدارة بنظام المطابقة الشهرية للقسائم الداخلية بالتشاور مع مقر الأمم المتحدة (الفقرة ٣١).
أبلغ المدير التنفيذي مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في دورته العشرين، بالانتهاء من التحليل المستقل والخارجي لتكلفة وفوائد نظام مركيور التابع لشبكة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-netmercure). ورحب مجلس الإدارة في المقرر UNEP/GC/20/30 بهذا التقرير، وأشار إلى أنه بالرغم من الانطباع الخاطئ الوارد في تقارير مجلس مراجعي الحسابات، فإن شبكة مركيور قدمت في الواقع خدمات فعالة من حيث التكلفة، ومنافع إيجابية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وطلب مجلس الإدارة كذلك من المدير التنفيذي تقديم استعراض شامل وتحليل للتكلفة والعائد للشبكة إلى مجلس الإدارة في دورته المقبلة. وقد أثبت نظام مركيور توافقه التام على مستوى خدمات بيانات شبكة الإنترنت، مع شبكة الأمم المتحدة للاتصالات السلكية واللاسلكية منذ بدء التشغيل. وثبت منذئذ أيضا بشكل متكرر وموثوق به توافقه مع خدمات الأمم المتحدة لعقد المؤتمرات عن طريق الفيديو. وسيجري التحقق من مدى تكامله مع الخدمات الهاتفية الصوتية، بما في ذلك التكامل مع المقسمات الهاتفية، والاتصال الموحد بالأرقام الهاتفية. بمجرد اختتام المفاوضات الضرورية مع سلطات الاتصالات السلكية واللاسلكية في كينيا. وسيجري الانتهاء من المفاوضات المذكورة بمجرد انتهاء السلطات الكينية من إعادة هيكلة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد تم بالفعل عقد اجتماع للتنسيق التقني بين برنامج البيئة وشعبة خدمات تكنولوجيا	٦ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة على سبيل الاستعجال باستعراض مدى فعالية تكاليف مشروع نظام مركيور للاتصالات الساتلية، ومدى قابلية هذا النظام للاستمرار، بما في ذلك مدى توافقه مع نظام الاتصالات بالأمم المتحدة (الفقرة ٤٢).

التدابير المتخذة والجهة المسؤولة

التوصية

المعلومات التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزي بالأمانة العامة من أجل تنسيق إيصال الخدمات الصوتية، في أيار/مايو ١٩٩٩. ويرتقب برنامج الأمم المتحدة للبيئة تغذية مرتدة من حكومة كينيا، ولقد بدأ بالفعل تمديد نطاق توفير خدمات البيانات إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى في نيروبي؛ وسيجري أيضا تمديد نطاق الخدمات الصوتية عند دخولها طور التشغيل. ويضطلع الموظف المسؤول في شعبة تقييم الأثر البيئي بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية.

جرى تبسيط وضع المشاريع مع الموافقة في عام ١٩٩٨ على دليل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لوضع المشاريع والموافقة عليها ورصدها وتقييمها؛ ووضعت تدابير لكفالة تقديم البيانات المالية والتقارير المرحلية في حينها (يحجب برنامج الأمم المتحدة للبيئة السلف النقدية عن المنظمات التي لم تقدم التقارير المطلوبة). وأُخذت أيضا تدابير لمطالبة الوكالات المنفذة بجميع تقارير المشاريع التي لم تقدم بعد، وإنهاء المشاريع بالفعل في الوقت المحدد. ويضطلع رئيس دائرة الميزانية وإدارة الصناديق بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية.

يوفر دليل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لوضع المشاريع والموافقة عليها ورصدها وتقييمها بالفعل أدوات (منها تقرير مرحلي وتقرير نهائي للمشاريع، وصحيفة وقائع للتقييم الذاتي) من أجل جمع معلومات شاملة عن فترة تشغيل أي مشروع، للوفاء بمتطلبات التقييم وتقديم التقارير بما في ذلك النواتج المحددة. ويقوم موظفو إدارة الصندوق بمتابعة تطور المشاريع من خلال صحيفة تقرير إدارة

٧ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بتحسين إدارتها للمشاريع ورقابتها عليها بهدف التأكد من أن الأهداف والنواتج قد حُددت بوضوح وأن اختصاصات الخبراء الاستشاريين محددة، ومن تلقي تقارير الإنفاق ربع السنوية والتقارير المرحلية نصف السنوية في المواعيد المقررة. ويكرر المجلس توصيته الواردة في تقريره عن فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١، ثم في تقريره عن فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، بأن تتخذ الإجراءات اللازمة للحصول على جميع التقارير المقررة في مواعيد تتيح إقفال حسابات المشاريع المستكملة في الوقت المناسب (الفقرة ٥٠).

٨ - ويوصي المجلس أيضا بأن تقوم الإدارة باستعراض "صحيفة تقرير إدارة المشروع" وتضمينها النواتج المحددة، بالإضافة إلى ضمان استكمال تلك الصحيفة باستمرار لتكون أداة فعالة في إدارة المشاريع (الفقرة ٥١).

التدابير المتخذة والجهة المسؤولة	التوصية
<p>المشاريع التي تُدرج فيها جميع التقارير المتوقعة والواردة. ويعتبر أن هذه التقارير ونظام ترتيب الملفات من شأنها الوفاء على نحو كاف بمتطلبات مراجعة الحسابات، وأنه ليست هناك حاجة إلى إدراج نواتج محددة في صحيفة تقرير إدارة المشاريع. ويضطلع رئيس دائرة الميزانية وإدارة الصناديق بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية.</p>	<p>٩ - يوصي المجلس بأن تتأكد الإدارة من الالتزام بالإجراءات الخاصة بتنفيذ مقررات مجلس حصر الممتلكات وبأن ترصد مدى الامتثال لهذه المقررات (الفقرة ٦١).</p>
<p>يتولى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تنفيذ التوصية. ويضطلع رئيس العقود والمشتريات بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية.</p>	

واو - صندوق الأمم المتحدة للسكان

يرد أدناه وصف التدابير التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان، أو التي سيستخدمها، لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧^(٦).

التوصية	إجراءات المتابعة/المسؤوليات	الإطار الزمني/التعليقات
التوصيات السابقة التي لم تنفذ تنفيذًا كاملاً		
١ - أوصى المجلس، في تقريره عن فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١، بأن يتم، دون تباطؤ، استكمال دليل سياسات وإجراءات الصندوق. وأصدرت فرقة العمل، التي أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ جزءاً كبيراً من الدليل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، غير أن ما أنجز من الدليل لم يتجاوز حتى الآن نسبة ٨٠ في المائة (الفقرة ٧ (أ)).	أنشئت بمكتب مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسات وحدة للعناية بدليل سياسات وإجراءات الصندوق، بغرض كفالة المتابعة اللازمة. يضاف إلى ذلك، أنه قد أنشئ فريق عمل مشترك بين الشعب معني بدليل سياسات وإجراءات الصندوق، لمعالجة أية فجوات يتم تحديدها من قبل المكاتب الميدانية وأفرقة الدعم القطرية وموظفي المقر، فيما يختص باستخدامات الدليل، وكذلك فيما يختص بإعداد ما يتبقى من فصول الدليل في صورتها النهائية في وقت مبكر.	تم، منذ الاستكمال السابق، توزيع ثلاثة فروع/فصول من الكتيب التنظيمي، بما في ذلك بيان المهمة، ومصادر التمويل، ومنشورات الصندوق، ومنتجات أخرى. كما تم توزيع الفصل الخاص بإجراءات الموظفين في دليل الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين، وسيستكمل في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ الفرع الخاص بالمرافقات المنقحة للبرمجة المتعلقة بالتمويل المشترك. أما الدليل المالي فجاهز للتوزيع. ومن المنتظر أن تستكمل قريباً المبادئ التوجيهية المشتركة بين البلدان، والمبادئ التوجيهية التشغيلية لبرنامج المساعدة التقنية، والمبادئ التوجيهية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص التي تعمل بهدف الربح. وينشر صندوق الأمم المتحدة للسكان الفصول المستكملة من دليل سياساته وإجراءاته باللغات الإسبانية والانكليزية والفرنسية على شبكة الإنترنت التابعة للصندوق.
٢ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ بأن توجه جميع طلبات الشراء عن طريق وحدة المشتريات بالصندوق. واكتشف المجلس أن شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية بالصندوق كانت تتصل بالمؤسسات الاستشارية مباشرة وليس من خلال وحدة المشتريات (الفقرة ٧ (ب)).	عيّن مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية مسؤول تنسيق للمشاركة في أعمال لجنة استعراض العقود بالمقر. ومسؤول التنسيق يطلع الشعبة على آخر التطورات المتعلقة بالمشتريات.	واصلت الإدارة العليا بالصندوق ووحدة المشتريات تأكيد ضرورة الالتزام الصارم بتطبيق الإجراءات التي تم وضعها بالنسبة لجميع طلبات المشتريات. وقد أحيط مدير الوحدة التنظيمية المختصة علماً بالحالات التي تم رصدها، بغرض التشديد على الامتثال لإجراءات المشتريات في المستقبل. وتلتزم الوحدة المعنية الآن بما ينطبق عليها من تلك الإجراءات.

التوصيات المتعلقة بفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

الإجراءات المالية

كان الصندوق يعتزم إيراد المعلومات في مذكرة تلحق بالبيانات المالية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، غير أنه تبين أن جمع البيانات أكثر تعقيدا مما كان متظرا. لذلك يخطط الصندوق لإيراد هذه المعلومات بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

إن إجراءات جمع معدات المشاريع غير المستهلكة وتقييمها والإبلاغ عنها مطبقة بالفعل. غير أن دقة المعلومات وكفايتها تتوقف أولا على المساعدة التي تبذلها المكاتب القطرية لدى استعراض المعلومات المقدمة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ولكفالة المتابعة، ستقوم شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية بدور الاتصال مع الشعب الجغرافية والمكاتب القطرية للحصول على قيمة المعدات غير المستهلكة. وكان الصندوق يعتزم إيراد المعلومات في مذكرة تلحق بالبيانات المالية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، غير أنه تبين أن جمع البيانات أكثر تعقيدا مما كان متظرا. لذلك يخطط الصندوق لإيراد هذه المعلومات بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وللوصول إلى الحد الأمثل من دقة التسجيل، سيجري استعراض توقيت منح ملكية المعدات.

اقترح الصندوق إجراء تنقيحات في القاعدتين الماليتين ١٠٤-٣ و ١١٦-١ ستبلغ إلى المجلس التنفيذي وفقا للقاعدة ١٤-١ (أ). ويخطط الصندوق لإظهار المعالجة المنقحة للأرباح والخسائر الناجمة عن تغير أسعار الصرف في البيانات المالية لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ وما بعدها.

يقوم رئيس فرع الشؤون المالية بالصندوق ببحث متطلبات جميع المعلومات، عن المساهمات العينية وتحديد قيم هذه المساهمات وتقديم تقارير عن هذه المعلومات.

يشدد الصندوق على أهمية إمساك السجلات الدقيقة في الفرع المنقح المتعلق بالشؤون الإدارية والبرمجة من دليل السياسات والإجراءات. ورغم أن مسؤولية الاحتفاظ بسجلات دقيقة تقع بصورة رئيسية على الوكالات المنفذة، فإن على المكاتب القطرية مسؤولية كفالة التقيد بشروط الإبلاغ وتزويد الشعب الجغرافية في المقر بجميع التقارير المالية ذات الصلة. ويتولى مدير شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية بالإشراف العام على التزام كافة الأطراف بهذه الإجراءات. وسيصدر من جديد في نهاية السنة تعميم على المكاتب القطرية والشعب الجغرافية يعيد التأكيد على شروط الإبلاغ.

شرع رئيس فرع الشؤون المالية في صياغة التنقيحات الضرورية للنظام المالي والقواعد المالية للصندوق. يضاف إلى ذلك أن رئيس الفرع سيقوم بمهمة التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد ما يلزم لإمكان فصل الخسائر الناجمة عن تغير أسعار الصرف حسب مصدر الخسارة.

٣ - يوصي المجلس بأن يورد الصندوق قيمة المساهمات العينية في مذكرة تلحق بالبيانات المالية (الفقرة ١٧).

٤ - يوصي المجلس بأن يضع الصندوق إجراءات تتيح التسجيل الدقيق لمعدات المشاريع غير المستهلكة التي في حوزة الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والإفصاح عن قيمة الموجودات في مذكرة تلحق بالبيانات المالية (الفقرة ٢١).

٥ - يوصي المجلس بأن يعدل الصندوق النظام المالي بما يقضي بأن تقيد كنفقات الخسائر الناجمة عن تغير أسعار الصرف بالنسبة لما عدا التبرعات، وذلك تمشيا مع الممارسة المتبعة في مقر الأمم المتحدة (الفقرة ٢٤).

التوصية	إجراءات المتابعة/المسؤوليات	الإطار الزمني/التعليقات
٦ - يوصي المجلس بأن يتخذ الصندوق إجراءات لاسترداد سلف السفر التي تجاوزت مواعيد سدادها، بما في ذلك، عند الاقتضاء، اتخاذ الإجراءات لاستردادها من المرتبات، في الحالات التي لا يتم فيها تقديم مطالبات متعلقة بالسفر خلال أسبوعين من السفر الفعلي، كما يقضي به النظام المالي للصندوق (الفقرة ٢٦).	يقوم رئيس فرع المشتريات والشؤون الإدارية برصد سلف السفر، توطئة لاتخاذ قرار بشأن استرداد ما تجاوز منها موعد سدادها، في الحالات التي لم تُقدم فيها المطالبات المتعلقة بالسفر في غضون أسبوعين بعد العودة من السفر الفعلي. ولن يوافق نائب المدير التنفيذي على أية بعثات أخرى قبل تقديم المطالبات المتعلقة بالسفر السابقة.	يتبين أن هذا المجال كثير الإشكال بسبب المشاكل التي تتم مواجهتها في وحدة السفر من نظام المعلومات الإدارية المتكامل. ولا يتضمن تقرير تحويل نظام المعلومات الإدارية المتكامل - سلف السفر، الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء على طلبنا، سوى معلومات محدودة مما جعل عملية الاستعراض والتسوية في غاية الصعوبة. والتقرير المذكور تنقصه بيانات رئيسية كاسم المسافر. ونتيجة لذلك، فإن من العسير جدا إجراء الإسناد الترافقي إلى سجلات السفر الورقية للصندوق التي تنظم حسب الأبجدية بناء على أسماء المسافرين. وقد أدى ذلك إلى تأخر جهود الصندوق المبذولة لاستكمال عملية الشطب. وفضلا عن ذلك، فإن عددا كبيرا من استمارات F-10 للتسوية يقدم عن طريق الصندوق ولا يظهر في النظام، فتبقى حسابات السفر غير مدفوعة. وتبذل جهود متواصلة لمقابلة جميع سلف السفر المعلقة مع أسماء موظفي الصندوق. ومع ذلك، فإن الخصم التلقائي من المرتبات، الذي يمثل سمة من سمات الإصدار الرابع لنظام المعلومات الإدارية المتكامل وتسترد بموجبه السلف غير المسوّاة بعد ٦٠ يوما من استكمال السفر، لم ينفذ. لذلك فإن الاسترداد والتسوية النهائية للحساب مرهونان بقيام البرنامج الإنمائي بالاستكمال اليدوي للاستمارة F-924 في أية حالة لم تقدم فيها استمارة التسوية F-10 ولم تسجل في النظام. وفيما يتعلق بسفر الخبراء الاستشاريين، سيتم شطب جميع سلف السفر المعلقة لعام ١٩٩٨ وما قبله في مقابل حساب الدفع وفقا لتعميم البرنامج الإنمائي UNDP/IC/91/27.

مسائل الإدارة

ألف - إدارة النقدية

٧ - يوصي المجلس بأن يجعل الصندوق في تلقي تقارير متأخرات السداد فيما يتعلق بالحكومات والمنظمات غير الحكومية (الفقرة ٣٦ أ)).

يتضمن الدليل المالي شروطا صارمة تتعلق بدفع السلف ومراقبتها. ويتولى ممثلو صندوق الأمم المتحدة للسكان ومديرو البرامج في المقر مسؤولية كفالة تنفيذ هذه الإجراءات. وسيقوم مدير شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية بمتابعة تنفيذ الإجراءات. ويجري إعداد قاعدة بيانات لتيسير الرصد.

سيقوم فرع الشؤون المالية، بالنسبة للسنة المالية ١٩٩٩، بتقديم قائمة سنوية إلى اللجنة التنفيذية بأسماء المكاتب التي لا تلتزم التزاما كاملا بالنظام المالي والقواعد والإجراءات المالية للصندوق فيما يتصل بتلقي تقارير السداد في المواعيد المحددة وتقديم السلف للوكالات المنفذة. وستتخذ تدابير الحاسبة المناسبة بناء على مذكرة المدير التنفيذي المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بشأن المساءلة الشخصية.

٨ - يوصي المجلس بأن يطالب الصندوق الحكومات والمنظمات غير الحكومية، كلما أمكن، بفتح حساب مصرفي منفصل لكل مشروع، بغرض تسهيل دفع الفوائد التي تدرّها أموال المشاريع إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان (الفقرة ٣٨).

ينص الدليل المالي للصندوق حاليا على أنه يجب على الحكومات أن تحتفظ بحساب مصرفي منفصل لكل مشروع وبصحيفة معلومات مصرفية مستكملة عن ذلك المشروع. وسيواصل الصندوق جهوده من خلال تمثليه لاسترداد أية فوائد تدرّها أموال المشاريع.

فتحت، في معظم الحالات، حسابات مصرفية منفصلة. وتتضمن بعثات التدريب والرصد رصد الالتزام بهذا الإجراء. وتعود الأسباب الرئيسية لحالات عدم فتح الحسابات المصرفية المنفصلة إلى القيود التشريعية أو القصور في البنيات الأساسية بالبلدان المعنية.

٩ - يوصي المجلس بأن يقوم الصندوق باستعراض دوري للمشاريع الخاملة والقيام بإقفال حساباتها إذا اقتضى الأمر ذلك (الفقرة ٤٣).

أصدر مدير شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية المالية في تموز/يوليه ١٩٩٧، منشورا يوضح الإجراءات التي يتعين اتباعها لتحديد المشاريع المستكملة وإقفال حساباتها. يضاف إلى ذلك، أن الدليل المالي قد جرى تنقيحه لتقديم مبادئ توجيهية واضحة بشأن إقفال حسابات المشاريع. وتقع على عاتق ممثل الصندوق ورئيس الشعبة المختصة بالمقر والوكالات المنفذة المختصة مسؤولية استعراض حالة المشاريع على أساس مستمر، لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لاتخاذ إجراءات لإقفال حسابات مشروع حامل. ويقوم مديروا المشاريع بدعم من رئيس فرع الشؤون المالية برصد عملية إقفال حسابات المشاريع.

حدث تقدم هائل فيما يتعلق بإقفال حسابات المشاريع. وقد وضعت شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية إجراء لتبنيه الشعب الجغرافية وشعبة الشؤون التقنية والسياسات وشعبة الإعلام والعلاقات الخارجية إلى المشاريع التي ظلت خاملة لمدة ثلاث سنوات حتى تتمكن الشعب المختصة من متابعة المشاريع وتحديد ما إذا كانت قد اكتملت من الناحية التشغيلية لإقفال حساباتها على النحو المطلوب. ونتيجة للإجراءات الجديدة، حددت شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية المالية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، نحو ٨٠٠ مشروع حامل يجري إقفال حساباتها في الوقت الراهن، بالإضافة إلى قرابة ١٨٠٠ مشروع في عام ١٩٩٨ و ٤٦٠ مشروعا في عام ١٩٩٩. وأصبح إقفال حسابات المشاريع الآن عنصرا مألوفا في عمليات المراجعة الداخلية واستعراض تطبيق السياسات.

باء - إدارة الممتلكات

١٠ - يوصي المجلس بأن يتفاوض الصندوق مع الحكومات من أجل توفير الأماكن بدون مقابل أو الإسهام في تكاليفها (الفقرة ٦٥).

تتمثل استراتيجية الصندوق في هذا المجال في المشاركة الفعالة من قبل رئيس فرع المشتريات والشؤون الإدارية (شعبة المالية والإدارة ونظم المعلومات الإدارية) في الفريق الفرعي المعني بالأماكن والخدمات المشتركة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، تلتزم جميع الوكالات الشريكة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بتوجيهات الأمين العام بالتحويل إلى نظام الأماكن المشتركة، وإنشاء دور خاصة للأمم المتحدة. وعلى ذلك تطبق وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية منهجية واستراتيجية مشتركتين لبلوغ هذا الهدف وقد قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان توصية مراجعي الحسابات. وإلى جانب جهود الفريق الفرعي المبذولة في هذا المجال، سيطلب من ممثلي الصندوق أن يستفسروا من الحكومات المضيفة عن إمكانية توسيع مساهمتها في تغطية تكاليف المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو ما شابه ذلك من الترتيبات لتشمل مكاتب الصندوق في الأماكن التي لا توجد فيها مثل هذه الترتيبات بالفعل.

بالإضافة إلى الجهود المستمرة التي يبذلها الفريق الإداري المعني بالأماكن والخدمات التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والفريق الفرعي المعني بالأماكن والخدمات في الدعوة إلى توفير أماكن للمكاتب دون مقابل أو دعم هذه الأماكن، زود ممثلو صندوق الأمم المتحدة للسكان، في الآونة الأخيرة، بتوجيهات هذا الموضوع. ويورد منشور للصندوق توجيهات بشأن هذا الموضوع. (انظر UNFPA/Rep/00/22 المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٠). وينص هذا المنشور على أنه في الحالات التي قد يستفيد فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من مساهمات الحكومة المضيفة في شكل "تكلفة المكتب الحكومي المحلي"، تقع على عاتق ممثل الصندوق مسؤولية اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة حصول الصندوق على المساهمة. وحين يحصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المكاتب دون مقابل ويشاركه الصندوق في الموقع، لا ينبغي أن يدفع الصندوق إيجارا لقاء الأماكن المذكورة.

١١ - يوصي المجلس بأن يضمن الصندوق إدراج أهداف تتعلق بالأداء ومعايير خاصة بالخدمات في الاتفاق الموحد للخدمات المشتركة (الفقرة ٧٧).

يتفق الصندوق مع ملاحظات مراجعي الحسابات وتوصيتهم بشأن هذه المسألة. وفي هذا السياق، تجب ملاحظة أن الصندوق في رده على ورقة مكتوبة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتكليف من اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية وقدمت فيها مبادئ توجيهية وسياسات بشأن الخدمات المشتركة كان هو الوكالة الوحيدة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي طلبت، كتابة، أن تنقح الورقة بحيث تشمل، في جملة أسباب، معايير لتقييم جودة وفعالية تكلفة الخدمات المقدمة من الوكالات الشريكة للأمم المتحدة، وتشمل مبدأ مساءلة مقدمي الخدمات أمام متلقي هذه الخدمات. وسيقوم مدير شعبة المالية والإدارة ونظم معلومات الإدارة برصد الالتزام العام بمعايير الأداء المتفق عليها.

عقد الفريق الإداري المعني بالخدمات والأماكن/الفريق المعني بالأماكن والخدمات المشتركة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حلقة عمل بشأن الخدمات المشتركة، في الفترة من ٦ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠، شارك فيها ممثلون لوكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وممثل للجان الاقتصادية الإقليمية. ومن المقرر أن يصدر تقرير هذه الحلقة في أيار/مايو ٢٠٠٠. وكُلّف المشاركون بإعداد مبادئ توجيهية عملية لتيسير تنفيذ الخدمات المشتركة على الصعيد القطري وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة. واعتُبر مبدأ المساءلة شرطاً أساسياً مسبقاً لتحقيق قبول الخدمات المشتركة وتنفيذها على نطاق أوسع.

جيم - إدارة الموارد البشرية

١٢ - يوصي المجلس بأن يجري الصندوق دراسة استعراضية شاملة عن الموظفين، بما في ذلك بحث العلاقة بين المقر والمكاتب الميدانية لضمان توازن مناسب بين اللامركزية والمراقبة وتوفير قدر كاف من الدعم للمكاتب الميدانية (الفقرة ٨٤).

يتفق الصندوق في الرأي بشأن الملاحظات والتوصيات، التي هي حاليا موضوع دراسة من خلال عملية تخطيط لقوة العمل، ينظمها رئيس مكتب شؤون الموظفين والتدريب لتحقيق ما يلي: استعراض مضمون العمل وإعادة تصميم مهام الوظائف حسب الاقتضاء؛ ووضع معايير دقيقة لحجم العمل خاصة بجميع الأعمال التي يتم الاضطلاع بها؛ ووضع معايير لحجم العمل للإفادة المثلى من موارد الموظفين.

اكتملت المرحلة الأولى من عملية تخطيط قوة العمل وتضمنت إجراء تقييم أساسي للوظائف شمل المقر وبعض أفرقة الدعم القطري المختارة. ونوقشت نتائج التقييم مع اللجنة التنفيذية في آب/أغسطس ١٩٩٩. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ عُقد معتكف للموظفين لدراسة الهيكل التنظيمي والأولويات البرنامجية. وقد كانت نتائج هذا المعتكف موضع مناقشة مستفيضة وسيُقدم تقرير معنون "صندوق الأمم المتحدة للسكان: طريق المستقبل" إلى الاجتماع العالمي في أيار/مايو ٢٠٠٠. ومن المتوقع الشروع في تطبيق التوصيات المعتمدة على نطاق المنظمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويتم إشراك الموظفين في العملية وتزويدهم بصفة مستمرة بأحدث المعلومات وذلك من خلال مشاركتهم وبواسطة المنشورات وصفحات الشبكة العالمية (الويب) المخصصة لهذا الغرض والاجتماعات الإعلامية.

وستمكن عملية تخطيط قوة العمل أيضا كبار موظفي الإدارة من تحديد المناسب لدور موظفي المكاتب القطرية ومسؤولياتهم في سياق لا مركزية سلطة الاعتماد وتنفيذ البرامج. ويلزم أيضا وضع هذه العملية في سياق بناء القدرات الوطنية والتنفيذ الوطني، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية تقديم المنح للمكاتب القطرية بغية مساعدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية على بلوغ مرحلة الاعتماد على النفس. ولما كان هذا الهدف يشكل شاغلا لمنظومة الأمم المتحدة ككل، يقوم حاليا الفريق الفرعي المعني بعمليات البرامج والتابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبمبادرة من صندوق الأمم المتحدة للسكان، بمناقشة توصيات مشتركة تتعلق بالتنفيذ.

١٣ - يوصي المجلس بأن يجري الصندوق دراسة عن القدرة الميدانية بغية تقييم ما إذا كان لدى المكاتب القطرية العدد المناسب من الموظفين (الفقرة ٨٤).

إن النتائج التي ستتمخض عنها عملية تخطيط قوة العمل ستسهل تقييم حجم التوظيف المناسب في المكاتب القطرية. وتقع مسؤولية إجراء هذه العمليات على عاتق رئيس مكتب شؤون الموظفين والتدريب.

زاي - مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية

ترد فيما يلي التدابير التي اتخذتها أو ستتخذها مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن فترة السنتين لعام ١٩٩٦-١٩٩٧^(٧).

التوصية	التدابير المتخذة/الطرف المسؤول
١ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة بإعداد البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة لمنظومة الأمم المتحدة (الفقرة ١١ (أ)).	تعد البيانات المالية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وفقا لمعايير المحاسبة المتبعة في الأمم المتحدة. ويتولى رئيس دائرة تنظيم الموارد المالية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مسؤولية تنفيذ هذه التوصية.
٢ - يوصي المجلس بأن تقوم الإدارة باستعراض الأساس الذي تقوم عليه استراتيجية إدار الأموال، بهدف زيادة مقدار التبرعات، وخاصة التبرعات غير المخصصة (الفقرة ١١ (ج)).	بعد إنشاء هيكل جديد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والموافقة على هذا الهيكل (انظر ST/SGB/1999/22)، أنشئت وحدة جديدة لإعداد استراتيجيات جمع الأموال وتعبئة الموارد والشؤون الخارجية ستتولى الاضطلاع بالمسؤولية العامة عن كفالة وضع سياسة شاملة لجمع الأموال، والإشراف على أنشطة جمع الأموال التي يضطلع بها المركز وإدارتها. ورئيس وحدة تعبئة الموارد والشؤون الخارجية مسؤول عن تنفيذ هذه التوصية.

حاء - صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

يرد أدناه وصف للتدابير التي اتخذها أو سيتخذها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره بشأن البيانات المالية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧^(٨).

توصية المجلس	الرد	حالة الموعد المستهدف للتنفيذ
التوصيات السابقة التي لم تنفذ تنفيذًا كاملاً		
١ - ينبغي للبرنامج أن ييسر ترتيباته المحاسبية المالية (الفقرة ٧).	تم بالفعل تبسيط ترتيبات المحاسبة المالية بصورة كبيرة بنقل وظيفة المحاسبة من مقر الأمم المتحدة إلى فيينا وبترشيد ترتيبات الخزائنة والترتيبات المصرفية. وتم بنجاح التحول نحو اللامركزية فيما يتعلق بدفتر الأستاذ وإدماجه في الحسابات المدارة بالحاسوب في فيينا. وجرى توحيد الترتيبات المصرفية على نحو فعال من حيث التكلفة، وتسوية المعاملات المعقدة القائمة فيما بين الصناديق والتخلص منها. ولم يبق سوى اتخاذ الخطوة النهائية نحو إدماج النظم المحاسبية في فيينا. وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه قد تم بالفعل الاضطلاع بقدر كبير من الأعمال التحضيرية في إطار دراسة للخبراء بشأن وضع نظام متكامل للمحاسبة المالية ذي قاعدة حاسوبية أكثر أماناً، وذلك تبعاً لتوصيات صدرت في تقرير سابق لمكتب المراقبة الداخلية.	تمضي عملية إدماج النظم المحاسبية في فيينا مع تركيب نظام المعلومات الإدارية المتكامل بنجاح في عام ١٩٩٩. غير أن بعض المجالات كتخصيص أموال المائحين تبعاً لأنشطة المشاريع وتحليل النفقات تبعاً لقطاعات وبرامج مراقبة المخدرات، قد تكون غير قابلة للإدماج في نظام المعلومات الإدارية المتكامل. ولذلك قام البرنامج، بعد عملية مطولة لتقديم العروض، باختيار شركة بيبيل سوفت للبرامج الحاسوبية وشركة أندرسون للاستشارة لتصميم وتنفيذ نظام متكامل للإدارة المالية وإدارة المشاريع. وسيستخدم هذا النظام بيانات واردة من نظام المعلومات الإدارية المتكامل وكذلك من الوكالات المنفذة والمكاتب الميدانية للبرنامج عن طريق الوصلة البيئية لشبكة الإنترنت، مما يؤدي إلى توفير معلومات أكثر اكتمالاً وصلته بالموضوع وشفافية، وترد في الوقت المناسب في إطار دفتر الأستاذ المتكامل. ويوجد نظام التخطيط والإبلاغ المالي على قاعدة حاسوبية وبرنامجية مأمونة.

النفقات البرنامجية التي تكبدتها الوكالات المنفذة

٢ - ينبغي للبرنامج أن ينسق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليضمن ورود تقارير مراقبة الحسابات عن جميع المصروفات المنفذة وطنياً والمتكبدة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الوكالة المنفذة (الفقرة ١٥).	حسبما ذكر في تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أنشطة المراقبة الداخلية (انظر DP/1998/26)، جرت عادة مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدار السنتين على التعاون بصورة وثيقة	يجري الاتصال مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتم تغطية بعض المشاريع بموجب خطط مراجعة الحسابات الوطنية التابعة لبرنامج مراقبة المخدرات. وحيث لا يمكن ذلك تقضي الخطة بأن المشاريع التي تتجاوز نفقاتها ١٠٠ ٠٠٠ دولار ستراجع حساباتها مؤسسات تجارية مشهورة لمراجعة الحسابات يتم اختيارها
---	--	---

توصية المجلس	الرد	حالة الموعد المستهدف للتنفيذ
	<p>مع مجلس مراجعي الحسابات من أجل وضع تدابير تتيح إلغاء تصنيف نفقات التنفيذ الوطني المراجعة من تقارير مجلس مراجعة الحسابات التابع للأمم المتحدة. وتحقيقا لذلك الهدف ذكر تقرير البرنامج الإنمائي تحديدا أن المادة ١٧-٢ من النظام المالي تطلب من الحكومات تقديم تقارير مالية مراجعة عن المشاريع والبرامج المنفذة على الصعيد الوطني وأن مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء قد حدد بالتالي ٣٠ نيسان/أبريل كموعدا نهائي لتقديم هذه التقارير. ومن ثم فإن البرنامج لم يتابع هذه المسألة من تلقاء نفسه ولم يكن ينتظر منه ذلك، بالنظر إلى الطابع الحالي للترتيبات القائمة. ومما يثير القلق، مع الأسف، أنه رغم بذل تلك الجهود، فإن مراجعي الحسابات الخارجيين للبرنامج الإنمائي لم يساورهم الارتياح إزاء نطاق شمول المراجعة التي تمت، الأمر الذي جعل البرنامج أيضا يعتبر بياناته المالية مشروطة "من الوجهة التقنية". ومن ثم، لا يسع البرنامج سوى الاتفاق مع المجلس فيما أوصى به.</p>	<p>بموجب قواعد وأنظمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتوقع أن تتم مراجعة ما يقرب من ٧٠ في المائة من نفقات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠. ويشكل هذا تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة. ورئيس دائرة دعم البرامج المسؤول عن تنسيق هذه التوصية.</p>
٣ - يرحب المجلس بالتطورات الأخيرة في مجال صياغة السياسات، ويوصي البرنامج الإنمائي بإكمال وإصدار مبادئ توجيهية للرقابة على المخدرات باعتبارها مسألة ذات أولوية (الفقرة ٢٧).	<p>يتفق البرنامج مع هذه التوصية ويقدر ما ورد في تقرير مراجعة الحسابات من تقدم فعلي</p>	<p>بينما يتم الاضطلاع بهذا الأمر باعتباره أولوية، فإن توقيت إصدار المبادئ التوجيهية المتعلقة بمختلف المسائل التي أبرزها مراجعو الحسابات يتوقف على عدد من العوامل الخارجية. وقد تم تطوير برامج عالمية لتقييم نطاق إساءة استعمال المخدرات وحجم الزراعة غير المشروعة في ضوء السياسات التي حصلت على التأييد أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة للمخدرات. وفي الإعلان السياسي الذي اعتمد أثناء الدورة الاستثنائية اتفقت الدول الأعضاء على</p>

توصية المجلس	الرد	حالة الموعد المستهدف للتنفيذ
		<p>القضاء على العرض والطلب غير المشروعين للمخدرات أو التقليل منهما بصورة ملحوظة بحلول العام ٢٠٠٨. ولهذا السبب طلبت الجمعية العامة من برنامج مكافحة المخدرات تقديم المساعدة الضرورية للدول الأعضاء بغية تصنيف بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة دوليا. واستجابة لهذه الولاية، وضع البرنامج برنامجين عالميين: أولهما لرصد زراعة المحاصيل غير المشروعة وإنتاجها، وثانيهما لتقييم حجم ونمط إساءة الاستعمال غير المشروعة للمخدرات. وسيشكل كلا البرنامجين حال تنفيذهما نواة لعملية متابعة دولية ذات مصداقية والتزام من طرف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتخفيض إنتاج واستهلاك المخدرات غير المشروعة. أما الجزء المتعلق بالحد من الطلب فقد نتجت عنه مذكرة استشارية لسياسة البرنامج/لبرنامج تتعلق بالتقدير السريع للحالة (صدرت في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)، للإرشاد فيما يتعلق بأسباب وتوقيت إجراء التقدير السريع للحالة. وهذه المذكرة تدعمها المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقدير السريع للحالة والردود السريعة، التي تقدم توجيهات منهجية. والمبادئ التوجيهية متوافرة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.</p> <p>ومن وثائق التوجيه المتعلقة بالسياسات وثيقة لجنة المخدرات الصادرة في العام الماضي، والمتعلقة بالشباب وإساءة استعمال المخدرات (E/CN.7/1999/8)، وهي، بالإضافة إلى إيرادها بيانات عن الأوبئة، تتناول المسألة المتعلقة بسبل صياغة مفاهيم برامج الشباب. والبرنامج بصدد إعداد دليل عن وضع برامج الوقاية الخاصة بالشباب. وستكون الوحدة الأولى جاهزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وستقدم مزيدا من التوضيحات المتعلقة بالنهج التي يتبعها البرنامج من أجل مساهمة الشباب في الوقاية كما ستقدم أيضا توجيهات منهجية.</p>

توصية المجلس	الرد	حالة الموعد المستهدف للتنفيذ
		<p>ويعمل برنامج مراقبة المخدرات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز ومنظمة الصحة العالمية على إعداد ورقة سياسات متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإساءة استعمال المخدرات، وتهدف الورقة إلى وضع نهج مشترك لمعالجة جزء من مسألة الحد من الضرر.</p> <p>كذلك ينص الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لخفض طلب المخدرات على أن أية مبادرة لخفض الطلب ينبغي أن تستند إلى تقدير منتظم لحالة إساءة استعمال المخدرات. وقد تُرجم هذا المبدأ التوجيهي إلى البرنامج العالمي المعني بتقدير إساءة استعمال المخدرات، الذي يوفر توجيهات عن نوع المعلومات التي ينبغي البحث عنها فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة الرئيسية للتأكد من أن ردود الفعل تستند إلى تقدير للحالة.</p> <p>وقد بدأ البرنامج العمل على وضع دليل للوقاية الأولية القائمة على المجتمع المحلي ويتوقع أن يكون الدليل جاهزا في بداية عام ٢٠٠١ أو نهاية عام ٢٠٠٠. ويصدق نفس الشيء على دليل التدخلات في محل العمل الذي يعده البرنامج بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وإضافة إلى ذلك، يعد البرنامج دليلا يتعلق بتقدير الاحتياجات والتخطيط الاستراتيجي في مجال الحد من الطلب على المخدرات ودليلا آخر لتقدير الاحتياجات والتخطيط الاستراتيجي لمساعدة مدمني المخدرات، ويتوقع أن يكونا جاهزين بحلول نهاية هذا العام. وسيقدمان توجيهات بشأن الخطوات اللازمة اتباعها لتخطيط البرامج، وبينما تشكل هذه الخطوات إجراءات تقنية، إلا أنها ستشكل أيضا سياسة البرنامج فيما يتعلق بالحد من الطلب وتطوير البرامج.</p> <p>وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه سوف تنتج عملية التقييم المواضيعي التي يجري القيام</p>

توصية المجلس	الرد	حالة الموعد المستهدف للتنفيذ
		<p>بها مواد يمكن تجميعها باعتبارها وثائق توجيه سياسي. وفي مجال الحد من الطلب، تم تحديد أنشطة الحد من الطلب في جنوب شرق آسيا على نحو تجريبي كأول عملية للتقييم.</p> <p>ومن المشاريع الأخرى التي توفر تحليلاً للسياسات والاتجاهات المشروع العالمي لتطوير الأبحاث والسياسات. وقد وجهت وظائف هذا المشروع ونواتجه وأنشطته نحو توفير بيانات وتحليلات موثوقة فيما يتعلق بإساءة استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار بها وللتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية وإسداء المشورة للحكومات والمنظمات المعنية بشأن السياسات والاستراتيجيات والتدابير المضادة الهادفة إلى مراقبة المخدرات. ونظراً لتركيز هذا المشروع على قطاعات متعددة فإنه سيشكل مصدراً متكاملًا للمعلومات عن أنماط واتجاهات عرض المخدرات وطلبها، مما سيسهم في وضع سياسات فعالة لمراقبة المخدرات ويدعم أنشطة جميع المكاتب التابعة للبرنامج. وقد قدمت وحدة تحليل الاتجاهات التابعة للمشروع في المنشور المعنون "اتجاهات المخدرات غير المشروعة لعام ٢٠٠٠"، وسيصدر منشور آخر عن هذا الموضوع في عام ٢٠٠١.</p> <p>وقد عقد قسم الاستشارات القانونية التابع للبرنامج اجتماعات للأفرقة العاملة للخبراء قامت بصياغة أفضل صككين عن الممارسات الدولية: أولهما دليل التدريب على إنفاذ قوانين المخدرات في عرض البحر، وثانيهما المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات والتوصيات من أجل معالجة وإعادة تأهيل مرتكبي المخالفات المدمنين للمخدرات بتوجيه من المحاكم.</p> <p>ويقدم قسم الاستشارات القانونية مزيداً من التعاون الفني بموجب مشروع المساعدة القانونية. وفي ذلك السياق يساعد القسم الدول على تنفيذ السياسات القائمة المنصوص عليها في المعاهدات الدولية</p>

توصية المجلس	الرد	حالة الموعد المستهدف للتنفيذ
إدارة مشاريع التعاون التقني		
٤ - ينبغي أن يضمن البرنامج إعداد إطارات البرامج في حينها، وإدخال تقييمات التشريعات الوطنية وقدرات الحكومات والتقديرات المالية والدروس المستفادة في البرامج (الفقرة ٣٢).	يتفق البرنامج مع هذه التوصية. بيد أن من الجدير بالملاحظة أن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية تتضمن وصفا برنامجيا شاملا للأنشطة المقررة حسب كل منطقة، وهي مربوطة بالميزانية. وإزالة مركزية المسؤوليات وإسنادها إلى المستوى الميداني وتبسيط الإجراءات الإدارية يؤدي أيضا إلى التحسينات المطلوبة.	لقد تم استبدال إطارات البرامج القطرية ودون الإقليمية بنظام من شريحتين يدمج لأول مرة عملية التخطيط الفني والمالي كما تظهر في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين. وكما هو موصى به، يجري إدراج التقديرات المالية والدروس المستفادة في وصف البرامج. وقد أعيد تنظيم أعمال التعاون التقني للبرنامج تمشيا مع المجالات المواضيعية الأربعة لتوفير التماسك الضروري والعمل كمنهاج لتحقيق البرامج وإدارتها ورصدها وتقييمها. وهذه المجالات هي: الدعم المتعلق بالسياسات، والتشريع والدعوة؛ ومنع إساءة استعمال المخدرات والحد منها؛ والقضاء على المحاصيل غير المشروعة؛ وقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتعد وثائق البرنامج على المستوى القطري ودون الإقليمي التي تنبع من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين. وهكذا تقام البرامج على أساس التقييم الشامل للحالة، بما في ذلك حالة التشريعات الوطنية والمؤسسية والقدرات. كما يجري إدراج أفكار المشاريع، بما فيها نواحيها

توصية المجلس	الرد	حالة الموعد المستهدف للتنفيذ
<p>٥ - رغم ترحيبنا بخطة وضع مجموعة مؤشرات موحدة لتقييم الأداء، يوصي المجلس البرنامج بأن يعزز وثائق المشاريع بالعمل منهجيا على إدخال إطارات لتقييم خطوط الأساس والأهداف والرصد؛ وبأن يقوم بتقييم دقيق لنطاق مشكلة المخدرات التي يتعين التصدي لها وإجراء تحليل لتكلفة وفوائد مقترحات المشاريع قبل اعتماد المشاريع (الفقرة ٤٠).</p>	<p>نتفق مع هذه التوصية وسنواصل المضي في اتخاذ التدابير المناسبة.</p>	<p>المالية، في وثائق البرامج. ويتم توحيد حافظة البرنامج التي تحتوي على عدد كبير من مشاريع التعاون التقني تبلغ نفقاتها ٥٩,٣ مليوناً من الدولارات في عام ١٩٩٩ في حوالي ٦٥ برنامجاً مواضيعياً (برامج قطرية، وإقليمية وعالمية) لضمان التماسك والفعالية ولتسهيل القيام برصد وتقييم أفضل.</p> <p>أعدت مبادئ توجيهية منقحة معنية بإعداد البرامج والمشاريع تستهدف إدخال تحسينات كبيرة على وثائق البرامج والمشاريع، ويجري اختبار هذه المبادئ التوجيهية. وسيتم إدخالها رسمياً في هذه السنة. ويتولى التنسيق فرع العمليات، مع تحديد دقيق للموظفين المسؤولين عن التحقق من إدماج ما يطلق عليه اسم عناصر النوعية بشكل منتظم في البرامج والمشاريع. وسيقتضي تخطيط البرامج والمشاريع، في جملة أمور، تقديراً شاملاً لحالة مراقبة المخدرات، لا بد منه لإجراء دراسات خطوط الأساس، ووضع مؤشرات واقعية للإنجاز ونظم الرصد وخطط التقييم. وسيجرى تحليل لتكاليف البرامج والمشاريع وفوائدها يكون جزءاً لا يتجزأ من عملية الإعداد والتقييم.</p>
<p>٦ - ينبغي للبرنامج أن يتبع نهجاً أكثر حكمة عند تخطيط مشاريعه بحيث يضمن للمشاريع مواعيد واقعية للبدء فيها وامتداد مدتها، كما يضمن سلامة ترتيبات تنفيذ عمليات الشراء والتخطيط والموارد المالية وتنفيذها (الفقرة ٤٨).</p>	<p>نتفق تماماً مع هذه التوصية. والمتوقع مع إزالة مركزية هذه المسؤوليات وإسنادها إلى الميدان وتبسيط الإجراءات الإدارية، ظهور التحسينات المطلوبة في مجال تخطيط المشاريع والموافقة عليها وإنجازها.</p>	<p>أحد الأهداف الأساسية للمبادئ التوجيهية المنقحة المذكورة أعلاه هو ضمان أن يؤدي التخطيط السليم للبرامج والمشاريع إلى زيادة معقولة في مواعيد البدء في العمل ومدد المشاريع وخطط العمل في الأنشطة، وما يتصل بها من مدخلات كافية لترتيبات الإنجاز/التنفيذ. وينبغي الإشارة إلى أن تنفيذ البرامج تزايد في فترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بنسبة ٣٨,٨ في المائة عما كان عليه في فترة السنتين السابقة. ومما شجع إلى حد بعيد على تنفيذ النظام المالي الجديد الحاجة إلى تخطيط مالي أفضل للبرامج/المشاريع. وسوف تكون إدارة الأموال التي يعهد بها إلى البرنامج ذا فاعلية أكبر بمجرد إرساء هذا النظام، إذ أنه</p>

توصية المجلس	الرد	حالة الموعد المستهدف للتنفيذ
		سيتم تقييمها في الوقت الحقيقي للوضعية المالية للمشاريع بالنسبة للإيرادات (المخصصة وذات الأغراض العامة) والنفقات.
إدارة مشاريع التعاون التقني		
٧ - ينبغي للبرنامج أن يشرع بأثر رجعي في تقييمه للمشاريع، حسب الاقتضاء، للحصول على تقييم أكثر موثوقية للأثر المستمر للمشاريع بعد عدة سنوات من استكمال الأنشطة (الفقرة ٥٠).	تؤيد زيادة الاهتمام بتقييم أثر المشاريع. وهدفنا هو الدروس المستفادة من المشاريع والبرامج من أجل التعريف بها ونشرها على نطاق واسع بين الدول الأعضاء وغيرها، واستخدامها أساساً لتصميم الجيل القادم من مداخلات المساعدة التقنية.	تتمثل الأولوية التي يحظى بها هذا المجال في الخطة المتوسطة الأجل المنقحة التي كانت وليدة خطط العمل التي اعتمدها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وسوف يكون التركيز منصبا على تقييمات تجرى على مستوى البرامج والأقطار دعماً لبلوغ الأهداف المحددة الواردة في خطط العمل. وخلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، أُجري تقييمان للمشاريع بأثر رجعي؛ ومن المخطط له القيام بتقييمات أكثر في عام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج إلى اللجنة اقتراحا باستحداث مجموعة من التقييمات الموضوعية للبرامج، التي ستبدأ المرحلة التجريبية منها في عام ٢٠٠٠. وستشمل هذه التقييمات بصورة منهجية مجموع أنشطة التعاون التقني للبرنامج المتعلقة بالمشاريع الجارية، لكنها سوف تقيم الأثر المستمر للمشاريع المنجزة كذلك. وليس الهدف هو استعراض النتائج والأثر فحسب، بل تجميع الدروس المستفادة لاستخدامها في البرامج المستقبلية.
توطيد البرنامج بحيث يكون مركز امتياز		
٨ - ينبغي للبرنامج أن يستعرض احتياجاته من الدعم الإضافي من المنظمات الخارجية ذات الخبرة في القضايا المتصلة بالمخدرات، ويحدد أفضل المؤسسات المؤهلة لتلبية شروطه ووضع اتفاقات ذات صلة معها (الفقرة ٦٠).	إن مدى قدرة البرنامج على توسيع شبكة المؤسسات المتعاونة معها رهن بمدى قدرته على استغلالها. ونظراً للقيود الحالية بالنسبة للموظفين والموارد الأخرى، من الأفضل قصر الشبكة على المؤسسات التي يستطيع البرنامج التعاون معها بالفعل. ومع ظهور استراتيجية جديدة تجعل القيام بالبحوث وظيفة أساسية من وظائف البرنامج، سيتضح بوجه	ويتواصل استخدام الخبرة والدعم من المنظمات الخارجية حيثما كان ذلك مجدياً. وفيما يتعلق بإصدار "لب المخدرات في أفريقيا"، جرى تعاون مكثف مع فرق وطنية للخبراء، خاصة معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن فضلاً عن عدد من الأقسام الجامعية والمؤسسات في أفريقيا. وقد استخدمت خبرة مماثلة أيضاً في إعداد وإصدار دراسة عالمية عن أسواق المخدرات سلمت فيما بعد إلى معهد الأمم المتحدة الأفريقي لبحوث الجريمة والعدالة الجنائية.

توصية المجلس	الرد	حالة الموعد المستهدف للتنفيذ
<p>٩ - ينبغي للبرنامج أن يقوم بما يلي: (أ) تصنيف الخبراء الاستشاريين بحسب عدد صغير من الاختصاصات الأساسية التي تساعد الموظفين المنتظرين على استعمال القائمة؛ (ب) تشجيع ودعم استعمال القائمة من خلال كفاءة المحافظة عليها واستكمالها على نحو منتظم؛ (ج) القيام بتحليلات دورية لمجالات التخصص التي يكثر عليها الطلب للمساعدة في تحديد أوجه النقص واتخاذ إجراءات لعلاجها مقدما قبل إسناد المشاريع (الفقرة ٦٦).</p>	<p>خاص أن ضرورة جني ثمار هذه المهام الأساسية ستكون أقل مما مضى. وبدلاً من ذلك وكما أوصى المجلس، سيكون التأكيد على وضع خطط معينة للعمل المشترك مع أفضل المؤسسات المؤهلة للوفاء بشروط المهام غير الأساسية. وتقرير المجلس بحق أيضاً في تشديده على ضرورة بناء قدرة داخلية من الخبراء في هذا المجال، مما سيسبب، مع ذلك، إقامة مراكز إقليمية مثل تلك الموجودة في بانكوك والتي تملك نواة من الخبراء في كل مجال، أو العنصر عليهم في كل مكتب ميداني، وهذا أمر مكلف من حيث الموارد. ويظل تقديم هذه الخدمة انطلاقاً من المقرر خياراً أصح رغم كونه خياراً محدوداً.</p> <p>٩ - يتفق مع التوصية (أ). وفيما يتعلق بالتوصية (ب) ينبغي أن تكون القائمة، عندما نحوزها، بسيطة وسهلة الاستعمال بحيث يمكن الاستغناء عن التدريب عليها. وقد يساعد وجود قائمة لامركزية على الشبكة الداخلية (Intranet) على كونها عملية. ويجري بالفعل فرز المرشحين حسب المكاتب الفنية المعنية. وتتفق مع التوصية (ج).</p>	<p>سيتم استخدام عدد محدود من فئات الخبراء الاستشاريين المفيدة والمستهدفة. ويجري حالياً كالعادة فرز المرشحين قبل إضافة أسمائهم إلى القائمة. ومن أجل زيادة ترشيد القائمة، ستدمج القائمة المركزية في قائمة الموظفين التي يتعهد بها مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وسيجري استكمالها من جانب المكاتب اللامركزية التي لديها قوائم خاصة مرتبطة بالقائمة المركزية من خلال استعمال الشبكة الداخلية.</p> <p>ومن المستهدف أن يتم ترشيد القائمة في عام ٢٠٠٠. ورئيس دائرة دعم البرامج مسؤول عن تنسيق التنفيذ.</p>
<p>١٠ - ينبغي للبرنامج أن يحسن شفافية تقييمات أداء الخبراء الاستشاريين ويوصي المجلس البرنامج بما يلي: (أ) استحداث استمارة موحدة للتقييم لتسجيل تقييمات الأداء بالنسبة لجميع الخبراء الاستشاريين، بحيث تحدد</p>	<p>سيولي البرنامج المراعاة الواجبة لهذه التوصيات من أجل استمرار تحسين شفافية تقييمه لأداء الخبراء الاستشاريين. ويمكن التفكير في إدراج قائمة لامركزية على شبكة الإنترنت، كما ذكر، لإدخال تحسينات أساسية دون الاستعانة باستمارات إضافية.</p>	<p>فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها لتحسين السجل، فإن نظام الإنترنت الموجود قيد النظر سيسهل إدماجاً ميسراً للتقييمات الموحدة الأكثر تفصيلاً لأداء الخبراء الاستشاريين في صلب قاعدة البيانات المركزية. ويرى البرنامج أن هذا النظام سيحسن أيضاً من تواتر وتوقيت تقديم التقارير عن أداء الخبراء الاستشاريين.</p>

توصية المجلس	الرد	حالة الموعد المستهدف للتنفيذ
مدى التقيد بالمواعيد النهائية، والميزانيات والأهداف؛ (ب) التأكد من تنفيذ التقييمات بشكل متسق وفي الوقت المناسب عند انتهاء مهام الخبراء الاستشاريين (الفقرة ٦٩).		ومن المستهدف أن يتم ترشيد القائمة في عام ٢٠٠٠. ورئيس دائرة دعم البرامج مسؤول عن تنسيق التنفيذ.
١١ - ينبغي للبرنامج أن يسجل نتائج التقييمات على قائمة مركزية لضمان إتاحتها لموظفي البرنامج (الفقرة ٧٠).	يحيط البرنامج علما بهذه التوصية. وكما جاء في الاقتراح السابق، يمكن تعهد هذه المعلومات بسهولة أكبر من قبل المكاتب الفنية على قائمة لامركزية موجودة على الشبكة الداخلية (الإنترنت). وسنعمل على متابعة ذلك للتعرف على أفضل سبيل لإمكانية تحقيقه.	تضمن الشبكة الداخلية (الإنترنت) الموجودة قيد النظر سرعة نقل المعلومات بشكل موثوق من القوائم اللامركزية التي تتعدها المكاتب الفنية إلى السجل المركزي، فضلا عن سهولة اطلاع موظفي البرنامج على المعلومات. ومن المستهدف أن يتم ترشيد القائمة في عام ٢٠٠٠. ورئيس دائرة دعم البرامج مسؤول عن تنسيق التنفيذ.
توطيد البرنامج بحيث يكون مركز امتياز		
١٢ - ينبغي للبرنامج أن يستكمل، على سبيل الأولوية، مناهج ومواد التدريب للدورات المتوسطة والمتقدمة المتعلقة بالسياسة المعاصرة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وأن يضع خطة للتدريب ذات مسؤوليات وفترة زمنية واضحة المعالم، وأن يتخذ إجراءات لضمان الموارد المالية الضرورية (الفقرة ٧٣).	كانت المناهج ذات الصلة والمقررات المفصلة لكل من مستويات التدريب الثلاثة وهي الأساسية والمتوسطة والمتقدمة، موضع نظر الفريق العامل لكامل البرنامج، الذي قدم تقريرا إلى المدير التنفيذي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. كما قدم مع التقرير إطار العمل المقترح والجدول الزمني ذي الصلة، وعرض على لجنة الإدارة فوافقت عليه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وبعد ذلك قدمه المدير التنفيذي.	أقيمت في المقر دورتان للتدريب الأساسي (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ ونيسان/أبريل ١٩٩٨) وتم تقديم ثلاث دورات على المستويين الميداني والإقليمي (إسلام آباد، حزيران/يونيه ١٩٩٨؛ وكانكون، المكسيك، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ ونيروبي، شباط/فبراير ١٩٩٩). وأقيمت دورة رابعة في تايلند في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ فاستكملت بذلك الجولة الأولى من التدريب الميداني. وقد تم تكييف مضمون كل دورة مدنية حسب طبيعة المنطقة المعنية، وشملت دورة للتقييم طرحت فيها مقترحات لتحسين الإعداد للدورة القادمة. وقد أجري تقييم داخلي عالمي في عام ١٩٩٩، وستنظم دورات متوسطة ومتقدمة على أساس الدروس المستفادة. وفيما يتعلق بالتمويل وأنشطة التدريب التي تشمل التدريب الميداني، فقد كانت لها ميزانية دعم معتمدة لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ورصد لها أيضا اعتماد مناسب في ميزانية دعم الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وبرنامج تدريب الموظفين وتطويرهم ستضطلع به الوحدة

توصية المجلس	الرد	حالة الموعد المستهدف للتنفيذ
<p>الاستشارية للإدارة التابعة لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بالتعاون مع مختلف الأقسام/الوحدات والمكاتب الميدانية. ويعتزم إقامة برنامج شامل للتدريب والتطوير بالنسبة لجميع فئات الموظفين بهدف الحفاظ على تنظيم فعال وإثراء قدرة المنظمة الحالية والمستقبلية وتلبية احتياجات تطويرفرادى الموظفين وتطلعاتهم المهنية.</p> <p>وسيتألف برنامج التدريب والتطوير هذا من ثلاثة عناصر رئيسية: بناء ثقافة تنظيمية، وتعزيز القدرات الإدارية، والمساهمة في التطور الشخصي للموظفين.</p>		
<p>مشكلة سنة ٢٠٠٠</p> <p>١٣ - ينبغي للبرنامج أن يتأكد من اختبار سلامة كافة النظم للتأكد من استعدادها لمواجهة مشكلة سنة ٢٠٠٠، مع تحديد فترة كافية مقدما لمعالجة أي نقص (الفقرة ٧٦).</p> <p>حالات الغش والغش الافتراضي</p> <p>١٤ - ينبغي للبرنامج أن يضمن مستقبلا إخطار المراجعة الداخلية للحسابات ومفتش الحسابات فوراً بحالات الغش والغش الافتراضي (الفقرة ٧٧).</p>		
أُجيزت هذه التوصية في الوقت المحدد.	نُفذ البرنامج هذه التوصية تنفيذا كاملا ولم تكتشف أي نواقص.	أُبلغ على النحو الواجب وفي الوقت المناسب بحالات الغش والغش الافتراضي وحالات شطب أي من أموال البرنامج أو موجوداته وعن أعمال المتابعة التي اتخذت. ورئيس دائرة دعم البرامج مسؤول عن تنفيذ التنسيق

طاء - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

- ١ - ترد فيما يلي التدابير التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أو بصدد اتخاذها، استجابة للتوصيات المبينة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات المقدم إلى الجمعية العامة عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧^(٩). ويضطلع المدير التنفيذي بالمسؤولية عن تنفيذ هذه التوصيات.

يوصي المجلس بأن يكفل المكتب وجود تقييم سنوي كامل ومستوف لكل موظف وحفظ سجل مركزي لتقييمات الموظفين (الفقرة ٦٢).

٢ - لا تزال استمارة تقييم الأداء للمكتب مجدية إلى حد كبير استنادا إلى التجارب المكتسبة. وقد أدرج عنصر لتطوير الموظفين وأصدرت مبادئ توجيهية تيسر ملء هذه الاستمارة عن طريق تقديم تعاريف للعبارات الأساسية ونماذج لمختلف عناصر تقييم الأداء. وتجري عملية التقييم على الحاسوب مباشرة، مما يسمح للمكتب برصد الامتثال لذلك على نحو أفضل. ويجري تنفيذ هذه التوصية. ويتولى رئيس قسم إدارة الموارد البشرية المسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية.

يوصي المجلس بأن يحدد المكتب أوجه النقص في التقارير المالية الحالية، وأن يقدم المعلومات الرئيسية المطلوبة، وأن يتخذ قرارا بشأن شكل التقارير وتواترها (الفقرة ٧٢).

٣ - لقد بذل المكتب جهدا فائقا لتنفيذ الإصدار ٣ من نظام المعلومات الإدارية المتكامل، الذي سيحل محل نظام السجل العام السابق. وقد كان الجهد المبذول للحصول على بيانات كاملة ودقيقة لإدخالها في نظام المعلومات الإدارية المتكامل قاسيا واستوجب وقتا أطول مما كان متوقعا في بادئ الأمر. وظل الإبلاغ الأساسي عن الأنشطة المالية لعام ١٩٩٩ إبلاغا محدودا. وحتى يتم إرساء النظم ومعدات الترابط التي تزود هذا النظام بالمعلومات والمعاملات الآتية من الميدان، وإلى أن يُنجز ما تأخر من بيانات عام ١٩٩٩، فإن الإبلاغ المالي سيظل محدودا. وقد ركبت وسائل مطورة للإبلاغ سوف تكمل وظيفة الإبلاغ المتاحة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وكما أُشير في الوثيقة DP/1999/24، ليس من المتوقع إرساء مجموعة كاملة لنظم الإبلاغ، مع ذلك، إلا بحلول عام ٢٠٠١. ويتولى المدير المساعد لشعبة المالية والميزانية والإدارة المسؤولية عن تنفيذ هذه التوصية.

يوصي المجلس بأن يكفل المكتب اختبار جميع النظم من حيث صلاحيتها لعام ٢٠٠٠، مع توفر وقت كاف لندارك أي عيوب (الفقرة ٧٩).

٤ - بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في أنشطة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستعداد لمشكلة عام ٢٠٠٠، أعد المكتب برنامجا مكثفا خاصا به لمشكلة امتثال الحواسيب لعام ٢٠٠٠. كما وزعت مواد أعدها المكتب على مديري المشاريع وعلى المنظمات الشريكة، وأضيف إليها موقع للمساعدة يوجد على الشبكة الداخلية (إنترانت) للمكتب. ولم ترد أنباء عن وقوع أية حوادث هامة متعلقة بمشكلة عام ٢٠٠٠. وقد نفذت هذه التوصية تحت مسؤولية كبير موظفي المعلومات في شعبة تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٥ (A/53/5)، المجلد الثالث، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، المجلد الرابع، الفصل الثاني.

(٣) المرجع نفسه، الملحق رقم ٥ جيم (A/53/5/Add.3)، الفصل الثاني.

(٤) المرجع نفسه، الملحق رقم ٥ دال (A/53/5/Add.4)، الفصل الثاني.

(٥) المرجع نفسه، الملحق رقم ٥ واو (A/53/5/Add.6)، الفصل الثاني.

(٦) المرجع نفسه، الملحق رقم ٥ زاي (A/53/5/Add.7)، الفصل الثاني.

(٧) المرجع نفسه، الملحق رقم ٥ حاء (A/53/5/Add.8)، الفصل الثاني.

(٨) المرجع نفسه، الملحق رقم ٥ طاء (A/53/5/Add.9)، الفصل الثاني.

(٩) المرجع نفسه، الملحق رقم ٥ ياء (A/53/5/Add.10)، الفصل الثاني.
